الأمانة العامة – أمانة السياسات

تقرير أمانة السياسات

الرؤية الاستراتيجية لسياسات الحزب الوطنى

الحزب الوطنى الديمقراطى

فكر جديد

بلدنا بتتقدم بينا

المؤتمر العام التاسع.. نوفمبر ٢٠٠٧

المحتويات

■ تقديم الأمين العام المساعد وأمين السياسات ١
■ أعضاء أمانة السياسات ورؤساء لجان السياسات المتخصصة ومجموعات العمل ٢
■ الرؤية الاستراتيجية لسياسات الحزب الوطنى ٥
■ أوراق السياسات ١٧

● التشغيل والاستثمار ١٨
- التوجه الاقتصادى ١٨
- الفلاح والتنمية الزراعية ٢٠

● الخدمات والعدالة الاجتماعية ٢٢
- العدالة الاجتماعية ومساندة الأسر الفقيرة ٢٢
- الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية ٢٤
- التعليم والتنمية الإنسانية ٢٥
- الرعاية الصحية والسكان ٢٦
- الشباب والرياضة ٢٧
- خدمات النقل ٢٨

● الأمن القومي ٣٠
- الأمن القومي المصري في عالم متغير ٣٠
- الطاقة والتنمية ٣١

● المواطنة والديمقراطية ٣٣

■ وعدنا فأوفينا ٣٥

تقديم الأمين العام المساعد وأمين السياسات

يكتسب مؤتمرنا الحزبى هذا العام أهمية خاصة، إذ ينعقد المؤتمر العام التاسع بعد مرور خمسة أعوام على إطلاق الفكر الجديد في المؤتمر العام الثامن للحزب، ومرور خمس سنوات على إنشاء أمانة السياسات وفقاً للنظام الأساسى الجديد للحزب.

خمس سنوات مضت من العمل الحزبى فى صياغة السياسات العامة فى مختلف قضايا الإصلاح. لقد كانت هذه المرحلة نقطة تحول هامة شهدت العديد من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التى وجدت طريقها إلى حيز التنفيذ. وبالرغم من أن بعض هذه الإصلاحات لم تؤت ثمارها بعد، وبعضها الآخر يحتاج إلى مراجعة وإعادة تقييم، إلا أنه لا يمكن إنكار حجم ما تحقق من إنجاز وتأثيره فى العديد من نواحى الحياة فى مجتمعنا، سواء ما يتعلق بالتقدم الذى طرأ على واقع الإقتصاد المصرى والذى فاق توقعات الكثير، أو فيما يتعلق بالسياسات الطموحة للإصلاح السياسى والتى توجت بالتعديلات الدستورية، أو النجاحات التى تحققت فى العديد من نواحى الإصلاح الإجتماعى.

ومن هذا المنطلق يطرح الحزب عدداً من السياسات الجديدة تستكمل ما سبق أن تناوله فيما يتعلق بقضايا محورية تمس مصالح المواطن ومستقبل المجتمع. إذ ينعقد المؤتمر العام للحزب هذا العام تحت شعار "بلدنا بتتقدم بينا" والذى يعكس حقيقة التقدم الذى حدث بالبلاد خلال السنوات الماضية، فإنه يمثل أيضاً التزاماً علينا باستمرار الجهد والعمل الدؤوب لبلورة وتنفيذ مجموعة جديدة من السياسات تستهدف تحقيق المزيد من التقدم لبلدنا في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهو ما ينعكس فى مجموعة السياسات التى يتقدم بها الحزب في مؤتمره هذا العام.

واليوم، وبعد مضى خمس سنوات من الجهد المتواصل داخل أمانة السياسات بتشكيلاتها المختلفة، أتوجه بالشكر والتقدير لأعضاء الأمانة، وأعضاء المجلس الأعلى للسياسات، ورؤساء وأعضاء لجان السياسات المتخصصة السابقين والحاليين، وكذلك لقيادات الحزب وكوادره، على ما قدموه من عطاء وفكر كان له بالغ الأثر في إثراء مجمل ما طرحه الحزب من سياسات.

لقد تحقق الكثير خلال السنوات الخمس الماضية، ولكن ما يزال أمامنا العديد من التحديات التى تتطلب بذل المزيد من الجهد. ويمثل إنعقاد المؤتمر العام التاسع للحزب بداية مرحلة جديدة من العمل الحزبى والوطنى نمضى فيه برؤية جديدة وفكر متجدد، ينتقل بنا إلى مرحلة تحول جديدة، مرحلة نسعى فيها لإستكمال مسيرة الإصلاح والبناء على ما تحقق من أجل زيادة معدلات التنمية الاقتصادية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتوسيع دائرة المشاركة السياسية، وضمان حياة كريمة وآمنة لكل مواطن مصرى، إلتزاماً بمسئوليتنا أمام حزبنا وأمام مجتمعنا.

جمـــال مبـــارك

الأمين العام المساعد وأمين السياسات

أعضـــاء أمانـــة السياســـات

السيد/ جمال مبارك

د/ يوسف بطرس غالى

م/ أحمد عز

د/ محمود محيى الدين

م/ رشيد محمد رشيد

د/ حسام بدراوى

د/ محمد كمال

مستشار/ محمد الدكرورى

د/ عالية المهدى

السيد/ حسن عبدالله

رؤساء لجان السياسات المتخصصة ومنسقو مجموعات العمل

د/ حسام بدراوى
لجنة التعليم والبحث العلمي

د/ محمد كمال
لجنة الشباب ومجموعة عمل المواطنة والديمقراطية

السيد/ محمد شوقى يونس
لجنة النقل

د/ مديحة خطاب
لجنة الصحة والسكان

السيد/ حسن عبدالله
اللجنة الاقتصادية

د/محمد عبد اللاه
لجنة مصر والعالم

د/ هدى رشاد
لجنة المرأة

د.م/ على الصعيدى
لجنة الطاقة

د/ سلوى بيومى
لجنة الزراعة

د/ لبنى عبد اللطيف
مجموعة عمل اللامركزية والادارة المحلية

الأعضاء السابقون فى أمانة السياسات

د/ لبنى عبد اللطيف

د. حاتم القرنشاوى

الرؤساء السابقون للجان السياسات المتخصصة

م/ أحمـــد عـــز
لجنة الحفاظ على الأراضي الزراعية والتجاهات النمو العمراني

د/ محمود محيى الدين
اللجنة الاقتصادية

د/ يمن الحماقى
لجنة المرأة

د/ مصطفى الفقى
لجنة مصر والعالم

الرؤية الإستراتيجية لسياسات الحزب الوطنى
خمس سنوات من الفكر الجديد

خمس سنوات مضت منذ أن أطلق الحزب مسيرة الإصلاح فى مؤتمره العام الثامن فى ٢٠٠٢ تحت شعار "الفكر الجديد". ومنذ ذلك الحين تعددت قضايا وموضوعات السياسات العامة التى تصدى لها الحزب، من قضايا الإصلاح الإقتصادى بأبعادها وتعقيداتها التى مست مختلف قطاعات المنظومة الإقتصادية، إلى قضايا الخدمات العامة، وعلى رأسها تلك المرتبطة بالحياة اليومية للمواطن بشكل مباشر مثل التعليم والرعاية الصحية والنقل والمواصلات، إلى القضايا الخاصة بالبعد الإجتماعى للإصلاح سواء فيما يتعلق بفئات هامة حرص الحزب على إدماجها فى سياساته العامة وعلى رأسها الشباب والمرأة، أو النهوض بأوضاع الطبقات الفقيرة تأكيداً لإلتزام الحزب وحكومته بمسئولياتهما الإجتماعية، إلى قضية الإصلاح السياسى والديمقراطية بتعريفها الواسع، والتى تتجاوز أهميتها مجرد تطوير البنية التشريعية والدستورية للحياة السياسية لتمثل ركناً أساسياً وحاضراً فى كافة مسارات الإصلاح.

تصدى الحزب لأجندة طموحة وفقا لفلسفة إستراتيجية متكاملة، حكمت سياساته تجاه كافة موضوعات الإصلاح التى شرع فيها

وقد تجلت رؤية الحزب تجاه مجمل هذه القضايا فى المئات من الأوراق والتقارير الحزبية، والتى كانت نتاجاً لعملية نقاش مؤسسى إتسمت بالعمق والشمولية والمصارحة، ليس فقط داخل الحزب على مستوياته المختلفة، وإنما أيضاً مع فئات المجتمع من خارج الحزب، إيماناً منه بأن المجتمع لابد أن يكون طرفاً أساسياً فى عملية الإصلاح وشريكاً أساسياً فى صياغة أولوياته.

ومع تشعب قضايا السياسات العامة وتشابك أبعادها، يتضح أن الحزب لم يكن ليستطيع التصدى لهذه الأجندة الطموحة دون أن يستند إلى فلسفة إستراتيجية متكاملة، حكمت سياساته تجاه كافة موضوعات الإصلاح التى شرع فيها على مدار السنوات الماضية. فالإصلاح بمعزل عن فكر واضح المعالم يوجه خطاه لا يمكن أن يؤتى ثماره، كما أن السياسات العامة التى تصاغ إستناداً إلى رؤية مجتزئة تقود حتماً إلى التناقض وغياب التكامل فى القرارات والتوجهات التى تستهدف وضع هذه السياسات موضع التنفيذ.

ومن ثم، وبعد مضى خمس سنوات من تجربة الفكر الجديد، تتضح الحاجة لإسترجاع ركائز الفلسفة التى إستند اليها الحزب فى سياساته، وكيف حكمت رؤيته تجاه مسيرة الإصلاح بأبعادها المختلفة، سواء بالنسبة لسياساته السابقة، أو لإستشراف ملامح سياساته المستقبلية ونحن مقبلون على مرحلة جديدة فى مسيرة الإصلاح. ويمثل إنعقاد المؤتمر العام التاسع فرصة سانحة لهذه المراجعة، فهو أول مؤتمر عام منذ إطلاق الفكر الجديد عام ٢٠٠٢، وبناءا عليه يمثل محطة هامة لتقييم مسار الإصلاح فى مجمله. فإذا كانت المؤتمرات السنوية قد أرست تقليداً نعتز به بمراجعة ما تم إنجازه بالنسبة للإلتزامات المحددة التى قطعها الحزب وحكومته فى تنفيذ السياسات العامة، فإن مؤتمر هذا العام يطرح – بالإضافة لذلك – فرصة لإستعراض الفلسفة الحاكمة للإصلاح حتى تخضع للنقاش والنقد البناء، سعياً للإستفادة من حصيلة تجربتنا السابقة فى مجمل ما تقدم به الحزب من رؤى وسياسات، تمكن من البناء عليها تحقيقاً لأهداف الحزب ومبادئه.

■ إرساء الدعائم السياسية للدولة المدنية الحديثة

إحتلت قضية الإصلاح السياسى دوماً مكانة أساسية – بل مكانة محورية – ضمن رؤية الحزب للإصـــلاح الشامل، وهو ما إنعكس بشكل واضح فى خطابه السياسى وفى صلب السياسات التى تقدم بها. ولم يكن ذلك فقط من منطلق ما يمثله الإصلاح السياسى والديمقراطى من أهميـــة فى حد ذاته، وإنما جاء أيضاً إستناداً إلى إقتنـــاع راسخ بأن منظومة الإصلاح لا يمكن أن تكتمل دون أن تترسخ فى إطار عملية سياسية تتيح توسيع قاعدة المشاركة، فالمضى قدماً فى مسار الإصلاح السياسى بات يمثل ضرورة عملية لإنجاح كافة محاور الإصلاح الأخرى.

المضى قدما فى مسار الإصلاح السياسى أصبح يمثل ضرورة عملية لإنجاح كافة محاور الإصلاح الأخرى

من هذا المنطلق طرح الحزب في مؤتمراته السنوية المتعاقبة ملامح رؤية متكاملة للإصلاح السياسى في إطار أوراق المواطنة والديمقراطية، وتم ترجمة هذه الرؤية إلى سياسات تبنتها حكومات الحزب، ووجد عدد كبير منها طريقه للواقع التنفيذى. وقد إستند الحزب فى رؤيته هذه إلى تطوير البنية التشريعية والمؤسسية لتطوير الحياة السياسية وصيانة حقوق الإنسان والحريات العامة. من هنا جاءت مبادرات الحزب بإنشاء أول مجلس قومى لحقوق الإنسان، وإلغاء محاكم أمن الدولة، وتعديل القواعد القانونية الخاصة بنظام الحبس الإحتياطى، هذا كله فضلاً عما هو مطروح بالنسبة لإلغاء العمل بقانون الطوارئ والإستعاضة عنه بقانون جديد لمكافحة الإرهاب، بما يحقق نقلة نوعية فى التطور الديمقراطى والتحول عن الأوضاع القانونية الإستثنائية.

وقد مثلت التعديلات الدستورية التى طرحها الرئيس مبارك فى برنامجه الإنتخابى، وتم إقرارها عام ٢٠٠٧ تتويجاً هاماً لمسار الإصلاح السياسى الذى تبناه الحزب. فهى تمثل بلا شك نقطة تحول جوهرية فى مسيرة الديمقراطية، حيث كانت الأكبر والأكثر عمقاً التى أدخلت على دستور ١٩٧١، ورسخت المفاهيم الأساسية التى طالما إستند اليها

الحزب فى فلسفته للإصلاح السياسى، وعلى رأسها المواطنة كمبدأ حاكم لتقرير الحقوق والواجبات. وفى نفس الوقت فقد إرتكزت هذه التعديلات على إصلاحات تمس جوانب هيكلية فى بنيان النظام السياسى، حيث أتاحت المزيد من التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وفتحت الباب لتقوية دور الأحزاب، وزيادة تمثيل المرأة في البرلمان وتطوير المحليات، وتطوير العملية الانتخابية.

إن مسار الإصلاح السياسى الذى انتهجه الحزب، والذى تُوج بحزمة التعديلات الدستورية، استهدف تدعيم الركائز الأساسية للدولة المدنية الحديثة

ولكى يتضح المغزى الحقيقى من هذه التعديلات، تبرز الحاجة لإجراء قراءة متعمقة فى مجمل ما تضمنته من أحكام، وليس قراءة إنتقائية لمواد أو نصوص بعينها. ففى النهاية تكمن أهمية حزمة التعديلات التى أدخلت على الدستور فى إرساء ممارسات جديدة تترسخ جذورها فى الحياة السياسية لتفرز فى النهاية واقعاً سياسياً جديداً. فكما أكد الرئيس مبارك ويؤكد الحزب، فإن القيمة الحقيقية لهذه التعديلات لن تنعكس على الواقع السياسى الحالى، بقدر ما سوف تتبلور آثارها على مستقبل الحياة السياسية، فهى فى نهاية الأمر تستهدف المستقبل وتستشرف معالمه من أجل تعميق الديمقراطية وإيجاد الأليات الكفيلة بتعزيز المشاركة السياسية.

بناء على ذلك يمكن القول أن مسار الإصلاح السياسى الذى انتهجه الحزب، والذى توج بحزمة التعديلات الدستورية التى تقدم بها، إستهدف فى المقام الأول تدعيم الركائز الأساسية للدولة المدنية الحديثة. فالحفاظ على الطابع المدنى للدولة يمثل الركيزة الداعمة للمساواه بين المواطنين فى الحقوق والواجبات بغض النظر عن الدين أو الجنس أو العقيدة، ويعتبر السند الرئيسى لشرعية مؤسسات النظام السياسى من حكومة وبرلمان وسلطة قضائية تستمد شرعيتها من إرادة الأمة وحكم القانون.

من هنا جاء تعديل المادة الأولى من الدستور تأكيداً على أن مبدأ المواطـنة هو أســاس النظام الديمقراطى للبلاد، وبذلك وُضع هذا المبدأ الحاكم فى صدارة الدستور مما يعطى له نطاقاً واسعاً فى التطبيــق والممارسة. كما جاء مكملاً للتعديل الذى قضى بحظر مباشرة أى نشاط سياسى أو قيام أحزاب سياسية على أية مرجعية دينية. فعــلى إمتداد تاريخها المعاصر، لم تشهد مصر ظاهرة الأحزاب الدينية، ومن ثم فقد جاء هذا التعديل متوافقاً مع السياق التاريخى والسياسى لتطور المجتمع. فكان الهدف من هذا التعديل الحيلولة دون الخلط بين الدين والسياسة، وتجنباً لإضفاء الصبغة الدينية على حركة التنافس السياسى بما يؤدى إلى إفساد الدين والسياسة معاً. والمتـتبع لتطورات الأوضاع فى المحيط الإقليمى لمصر يتضح له المغزى الحقيقى من تحصين الحياة السياسية من ويــلات الصراع الدينى، إذ أن موجة التطرف الدينى التى تجتاح العديد من دول المنطقة أقحمت الدين بشكل خطير فى مجريــات الصراعات السياسية الإقليمية على نحو دفع بها إلى حالة غير مسبوقة من الإضطراب والتفكك.

وهنا يتعين التأكيد على أن إرساء مبدأ مدنية الدولة لا يتعارض بأى شكل من الأشكال مع احترام الدستور والدولة لمكانة الدين، ولا يعنى إنتقاصاً من دوره أو مبادئه السامية فى المجتمع، فالدستور ينص على أن الإسلام دين الدولة، وأن مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع. وتؤكد العديد من المواد الأخـرى على دور الديــن وعلى كفالة الدولة لحرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية. والحقيقة أن مكانة الدين وقيمته تتعدى مجرد الإشارة إليها فى نصوص دستورية، فهو يضرب بجذوره فى أعماق الوجــدان الثقافى والروحى للمجــتمع حيث تجسد عبر الزمان فى شكل الوسطية الإيجابية التى طالما كانت السمة الغالبة للتدين المصرى، والتمسك بمبادئه السامية التى تعلى من قيم التعددية والتسامح وقبول الآخر، بعيداً عن دعوات التطرف أو التزمت. وعلى الرغــم مما تتســم به السياسات الدولية تجاه المنطقة من تحــيز، وما تتعرض له مشاعر المسلمــين من إستفــزاز أحياناً من قبل دوائر متطرفة فى بعض الدول الغربية، فإن ذلك لا يفـترض أن يقود إلى الإنغلاق الفكرى، بل يجب التأكيد على إضطلاع مصر بدور فعال للتصدى لدعوات التطرف، والتأكـيد كذلك على ضرورة الإنفتاح والتواصل مع الحضارات الأخرى إنطلاقاً من موروث مصر الثقافى ودورها التنويرى، بما يحافظ على قيمنا، ويعزز مصالحنا.

إن إرساء مبدأ مدنية الدولة لا يتعارض بأى شكل من الأشكال مع احترام الدستور والدولة لمكانة الدين، ولا يعنى إنتقاصاً من دوره أو مبادئه السامية فى المجتمع

ومثلما جاءت التعديلات الدستورية التى تبناها الحزب لتدعيم الهوية المدنية للدولة، فهى فى ذات الوقت إستهدفت تدعيم أسس النظام الجمهورى شبه الرئاسى. فبينما يحدد الدستور شكلاً واضحاً للنظام الجمهورى، يعطى لرئيس الجمهورية سلطات قوية بإعتباره رئيساً للسلطة التنفيذية، جاءت المبادرة التاريخية للرئيس مبــارك بتعديل المادة ٧٦ من الدستور لتحدث تحولاً جوهرياً فى طريقة إنتخاب أعلى وأهم منصــب فى الدولة الذى يجسد رمز وركيزة النظام الجمهورى، حيث صار الآن يستند إلى شرعية إنتخابية مباشرة من أبناء الشعب.

وإذا كان هذا التعديل ينطوى على دلالة بالغة الأهمية فى ترسيخ دعائم النظام الجمهورى، فإنه لا ينفصل عن مجمل التعديلات الدستورية الأخرى التى أضفت المزيد من التوازن بين السلطات المختلفة للدولة. فإلى جانب التوسع فى إختصاصات مجلس الوزراء، والضوابط التى وضعت على سلطات رئيس الجمهورية، تضمنت حزمة التعديلات الدستورية مواداً هامة تعيد صياغة العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية على أسس أكثر تكافؤاً، وذلك من خلال منح البرلمان سلطات جديدة تتمثل أهمها فى حق الموافقة على الحكومة الجديدة وسحب الثقة منها دون اللجوء الى الإستفتاء، بحيث لم يعد هذا الحق قاصراً فقط على سلطة رئيس الجمهورية فى تعيين الحكومة وإقالتها. كما استهدفت التعديلات الدستورية زيادة دور البرلمان في تعديل الموازنة، وذلك من خلال النص على حق مجلس

الشعب في تعديل الموازنة العامة، وتحديد أولوياتها بالنسبة لحجم وتوجيه الإنفاق المرصود للقطاعات والبرامج المختلفة. وإلى جانب كل ذلك أعطت التعديلات الدستورية لأول مرة اختصاصاً تشريعياً لمجلس الشورى، يتمثل فى سلطة الموافقة على الاقتراحات الخاصة بتعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور، ومشروعات القوانين المكملة له، وبعض الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

يكمن المغزى الحقيقى للتعديلات الدستورية فى أنها تعيد صياغة شكل ونمط التفاعل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، على أساس من الحوار السياسى الجاد حول أولويات وأهداف مشتركة فيما يتعلق بمختلف قضايا السياسات العامة

ويكمن المغزى الحقيقى لهذه التعديلات فى أنها تعيد صياغة شكل ونمط التفاعل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، على أساس من الحوار السياسى الجاد حول أولويات وأهداف مشتركة فيما يتعلق بمختلف قضايا السياسات العامة. فبحكم ما أوجده الدستور من ترابط وثيق بين تشكيل الحكومة وإستمرارها من ناحية، وبين تأييد الأغلبية البرلمانية من ناحية أخرى، أصبح من اللازم الآن على السلطة التنفيذية ضمان قاعدة التأييد اللازمة داخل البرلمان لتمرير سياساتها، الأمر الذى يجعل مضمون هذه السياسات أكثر تعبيراً وتوافقاً مع الإرادة الشعبية ممثلة فى نواب الشعب المنتخبين. وبذلك صار هناك إطاراً دستورياً جديداً يضع قضايا السياسات العامة فى صلب العلاقة بين الحكومة والبرلمان.

وفى الوقت الذى إستهدفت فيه هذه التعديلات تدعيم ركائز النظام الجمهورى وتحقيق المزيد من التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، فإن ما تضمنته من مواد لتعزيز إستقلال القضاء جاءت لتكمل أركان الإصلاح الدستورى. فكان من بين ما جاءت به هذه التعديلات إلغاء نظام المدعى العام الاشتراكى ومحكمة القيم، وهو ما يعنى نقل الاختصاصات التى كانت موكلة إليهما إلى جهات القضاء العادية، وإلغاء المجلس الأعلى للهيئات القضائية والتأكيد على استقلال كل هيئة من الهيئات القضائية بمباشرة شئونها، مع إنشاء مجلس يضم رؤساء الهيئات القضائية يرعى الشئون المشتركة التى تتطلب التنسيق فيما بينها. وقد جاءت هذه المواد مكملة لما تقدم به الحزب من تعديلات على قانون السلطة القضائية، خاصةً ما تضمنته من إستحداث مجموعة من الأحكام حققت زيادة سلطات مجلس القضاء الأعلى، وتقرير موازنة سنوية مستقلة للقضاء والنيابة العامة، وضمانات إضافية للتقاضى في دعاوى القضاة وتأديبهم، وقصر إشراف وزير العدل على المحاكم على الإشراف الإدارى فقط، وإحاطة إعداد مشروع الحركة القضائية بضمانات أوفر.

ولم يغب عن رؤية الحزب وهو يطرح تصوره أن هذا الإطار الدستورى الجديد لن تنعكس آثاره المرجوة على واقع الحياة السياسية بمعزل عن سياسة واضحة لإعادة تنشيط دور الأحزاب فى العملية السياسية. وقد تبلور هذا التصور بدايةً بالتعديلات التى تقدم بها الحزب على قانون الأحزاب السياسية وكان من أهمها تنقية الشروط اللازمة لتأسيس واستمرار نشاط أى حزب سياسى، وضمان الجدية فى تأسيس الأحزاب.

وتدعيماً لهذا الإطار التشريعى، تضمنت التعديلات الدستورية أحكاماً هامة تأكيداً لأهمية الأحزاب وتدعيماً لدورها. فالتعديلات التى أدخلت على المادة ٧٦ وبالأخص تلك التى أعطت مكانة خاصة للأحزاب السياسية لترشيح قياداتها لخوض الإنتخابات على منصب رئيس الجمهورية، جاءت تأكيداً على محورية الأحزاب كركيزة أساسية للحياة السياسية، والإطار السياسى الرئيسى لإفراز كوادر وقيادات سياسية. ولإتاحة المزيد من التيسير على الأحزاب، فقد جاء التعديل الأخير على نص المادة ٧٦ من الدستور ليقضى بتخفيف الشروط المتعلقة بتقدم الأحزاب بمرشحيها لخوض إنتخابات رئاسة الجمهورية من نسبة ٥٪ على الأقل من مقاعد المنتخبين في كل من مجلسى الشعب والشورى إلى ٣٪ من المجلسين أو من أحدهما، وتحديد فترة إنتقالية لمدة عشر سنوات يسمح خلالها للأحزاب بالتقدم بمرشيحها لإنتخابات الرئاسة شريطة حصولها فقط على مقعد واحد فى أى من المجلسين. وإذا كانت الفلسفة من وراء إشتراط نسبة محددة من مقاعد البرلمان تستهدف فى المقام الأول وضع معايير لضمان جدية الترشيح بحيث يستند المرشح إلى قاعدة سياسية حقيقية وبرامج حزبية جادة، فهى فى ذات الوقت تسعى لتحفيز الأحزاب لخوض الإنتخابات التشريعية بجدية سعياً لتعظيم فرصها فى التقدم بمرشح لإنتخابات رئاسة الجمهورية.

لم يغب عن رؤية الحزب أن الإطار الدستورى الجديد لن تنعكس آثاره المرجوة على واقع الحياة السياسية بمعزل عن سياسة واضحة لإعادة تنشيط دور الأحزاب فى العملية السياسية

ويأتى مكملاً لكل ذلك، التعديل الدستورى الذى أتاح للمشرع المرونة فى تبنى النظام الإنتخابى الذى يكفل تمثيلاً أكبر للأحزاب في البرلمان. وتنبع أهمية هذا التعديل من أنه يوفر سنداً دستورياً للمشرع لتبنى النظام الانتخابى الذى يتلاءم مع تطور الظروف السياسية بالبلاد، ويتيح مرونة واسعة لتبنى أى نظام انتخابى يتيح الفرصة لتمثيل الأحزاب في البرلمان بشكل أفضل، دون إستبعاد المستقلين من الترشح فى الإنتخابات البرلمانية. كما اقترن هذا التعديل الهام بهدف واضح أكده الحزب بضرورة زيادة نسبة تمثيل المرأة فى البرلمان، تمشياً مع توجه ثابت من جانبه لإعلاء قضايا المرأة وحقوقها، وهو توجه تجلى فى العديد من السياسات التى طرحها الحزب منها إنشاء محاكم الأسرة، وإقرار حق الخلع، والمساواة بين الأم والأب فى حق منح الجنسية للأبناء، وتعيين ٣٠ قاضية لأول مرة فى تاريخ القضاء المصرى، فضلاً عن تعيين أول قاضية بالمحكمة الدستورية، وغير ذلك من المبادرات تؤكد جميعها على جدية الحزب فى مواصلة سياساته فى هذا الصدد.

وإذا كان مجمل ما سبق يندرج فى إصلاح البنيان الدستورى والتشريعى للحياة السياسية على المستوى الوطنى، فمن المؤكد أن هدف الإصلاح لا يكتمل دون أن يمتد إلى المستوى المحلى. ومن هنا فقد أكد الحزب دوماً على تفعيل

مبدأ اللامركزية فى مجمل جوانب الإصلاح التى يطرحها، الأمر الذى دفعه إلى بلورة تصور متكامل لتحديث نظام الإدارة المحلية. واستند الحزب فى ذلك إلى قراءة متأنية للواقع الحالى لنظام الإدارة المحلية بأبعاده وتحدياته المختلفة، إذ يتضح أن دور المحليات يقتصر عملياً على عدد محدود من المهام على نحو يؤدى إلى ضعف المشاركة من قبل المجتمعات المحلية فى المسئولية الاجتماعية، وإلى بُعد خط المساءلة عن المواطن، هذا فضلاً عن أن عملية الرقابة والمتابعة تتم أيضاً مركزياً بعيداً عن المستوى المحلى.

بلورة تصور متكامل لتحديث نظام الإدارة المحلية وتفعيل مبدأ اللامركزية فى مجمل جوانب الإصلاح التى يطرحها الحزب

من هنا فقد إرتكزت سياسة الحزب للتعامل مع هذا التحـــدى على ثلاثة محاور أســـاسية تمثل فيمـــا بينها دعائم اللامركزية، وهى المحور السياسى والمحور المالى وأخيراً المحور الإدارى. فاللامركزية وهى تمثل نقلاً للسلطـات من المستوى المركزى إلى المستوى المحلى، تعطى سلطة كبيرة للمستوى المحلى، ليس فقط فى التخطيط لتقديـم الخدمات العامة، ولكن أيضاً فيما يتعلق بسلطة إدارة الموارد المالية العامة. وبينما يضطلع المستوى المركـــزى فى هذا الإطار المؤسسى الجديد بوظيفة التخطيط ووضع الأهداف الاستراتيجية، إلا أنه لا يتدخل مباشرة فى تنفيذ الخدمات العامة، بما يترتب عليه إرساء علاقات مؤسسية جديدة فى أسلوب إدارة الخدمات العامة بين المستويات المختلفة للحكومة. وكل هذه الأمور بما تعنيه من مسئوليات كبيرة، لابد أن تكتمل بدرجة عالية من تمكين المواطنين على المساءلة عن أداء أجهزتها التنفيذية فى المحليات، وبذلك تتوازن السلطات مع المسئوليات.

هذه العناصر مجتمعة تمثل محاور رؤية الحزب للإصلاح السياسى، تلتقى جميعها لتصب فى إتجاه تحقيق الهدف الإستراتيجى الذى كان ولا يزال فى صدارة أولويات الحزب منذ إطلاق عملية التطوير عام ٢٠٠٢، وهو توسيع قاعدة المشاركة الشعبية فى العملية السياسية. فكلما أدرك المواطن قيمة صوته الإنتخابى فى إختيار الرئيس الذى يحمى مصالحه ومصالح الوطن، كلما ازداد إقباله على المشاركة فى العملية الإنتخابية. وكلما شعر بأهمية العمل الحزبى فى التعبير عن آماله، تطلعاته وكلما زاد إستعداده للإنخراط فى الحياة السياسية. وكلما كان خط المساءلة أكثر قرباً ويسراً له، وكان الجهاز الإدارى أكثر سرعة وفعالية فى الإستجابة لمتطلباته، كلما إزداد إستعداده للمشاركة فى تنمية مجتمعه المحلى. فالمشاركة تترسخ أولاً وأخيراً بالممارسة فى إطار نظام دستورى وتشريعى متكامل يعزز الديمقراطية ويصون الحريات.

■ إعادة صياغة دور الدولة لتحقيق الإنطلاقة الإقتصادية ودفع التشغيل

منذ اعتماد فلسفة الفكر الجديد عام ٢٠٠٢، كان التعامل مع مشكلة البطالة وتوفير فرص العمل وزيادة مستويات الدخول، يمثل التحدى الإستراتيجى الذى تصدى له الحزب فى سياساته الإقتصادية. فقد أيقن الحزب أن الاعتماد على الدولة كمشغل رئيسي لقوة العمل لم يعد يمثل إستراتيجية ممكنة للتعامل مع هذا التحدى، هذا فضلاً عما ترتب عليه من إختلالات هيكلية كبلت كاهل مؤسسات القطاع العام، وأفقدته القدرة على المنافسة في ظل ما اعترى هياكلها التمويلية من اختلالات، نتيجة لقرارات التوسع في التوظيف على حساب معايير الكفاءة المالية. كما مثلت الزيادة السكانية وتزايد أعداد الوافدين الجدد لسوق العمل تحدياً بالغاً أمام النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل لطالبيها، مما استدعى ضرورة التعامل بشكل غير تقليدي مع قضية التشغيل.

كلما أدرك المواطن قيمة صوته الإنتخابى، كلما إزداد إقباله على المشاركة فى العملية الإنتخابية. وكلما شعر بأهمية العمل الحزبى فى التعبير عن آماله وتطلعاته، كلما زاد إستعداده للإنخراط فى الحياة السياسية

من هذا المنطلق جاءت سياسات الإصلاح الإقتصادى التى تبناها الحزب معتمدة على مجموعة من الركائز الإستراتيجية، كان على رأسها الإعتماد على القطاع الخاص وتفعيل آليات السوق لدفع معدلات النمو، والإنفتاح المنضبط على العالم الخارجى، والسعى لجذب الإستثمارات الخارجية والداخلية للتعامل مع الاختلالات الهيكلية التى كان يعانى منها الإقتصاد المصرى.

وجاء هذا التوجه إستناداً إلى تقييم واع من جانب الحزب لحجم التحولات التى طرأت على خارطة الإقتصاد العالمى من حيث إشتداد التنافس على الأسواق الخارجية وتدفقات الإستثمارات، وكذلك تطوير تكنولوجيا الإنتاج، وكلها تحولات لم يعد بالإمكان مواجهتها بالمزيد من الإجراءات والسياسات الحمائية، التى بات واضحاً تضاؤل جدواها أمام الزخم الذى اكتسبته ظاهرة العولمة، وحتمية الاندماج بقوة في الاقتصاد العالمي، والتفاعل الإيجابى مع معطياته.

وفى ظل هذا الوضع بات التحدى الرئيسى الذى يواجه مستقبل الإقتصاد المصرى متمثلاً فى التكيف مع واقع دولى بالغ التعقيد والتشابك بما ينعكس مباشرة على تطور أدائه. فلم يعد التحدى قاصراً فقط على تحقيق التقدم قياساً على الأوضاع السابقة للإقتصاد المصرى، وإنما أصبح الأمر يرتبط بمدى التقدم مقارنة بالإقتصاديات الأخرى، فى ظل سباق دولى محموم للتكيف مع معطيات الإقتصاد العالمى. وبذلك وجدت مصر نفسها فى تنافس لا مفر من مواجهة ما يطرحه من تحديات إلا من خلال توجه جاد نحو إصلاح جوهرى يستهدف رفع التنافسية لقطاعات الإنتاج المختلفة، والتعامل مع التشوهات الهيكلية والقيود البيرقراطية التى تقف عائقاً أمام إطلاق آليات السوق.

والواقع أن هذا التوصيف لطبيعة التحدى الذى يواجه الإقتصاد المصرى دفع الحزب نحو تبنى حزمة من السياسات والاجراءات للإصلاح الإقتصادى، تتعدى نطاق الإصلاح الجزئى أو التشريعات الفردية، لتشمل رؤية وفلسفة متكاملة تقوم على إعادة صياغة الدور الإقتصادى للدولة. فرغم الدفعة التى شهدها القطاع الخاص نتيجة لسياسات الإصلاح على مدار العقود الثلاث الماضية، بحيث أصبح يحتل ما يجاوز نسبة ٧٠٪ من إجمالى الناتج المحلى، فإن التواجد المهيمن للدولة فى قطاعات إنتاجية وخدمية عديدة، وإتساع القيود البيرقراطية المعوقة لحركة الإقتصاد، إقتضى ضرورة إحداث تحول فى دور الدولة من كونها المنتج الأساسى، والموزع الأوحد لهذا الإنتاج، إلى دور يقوم على مراقبة وتنظيم حركة السوق، وحماية المتعاملين فيه. وكان من الواضح أن تحقيق هذا الهدف سوف يعتمد فى المقام الأول على محاور متعددة يتمثل أهمها فى إصلاح تشريعي جوهري يكفل الآليات والضوابط التي تضمن تنظيم الأسواق، وتكفل المنافسة العادلة بين المنتجين وحماية المستهلكين، بالاضافة إلى تطوير مؤسسى جذري فى قطاعات الدولة تشمل استحداث أجهزة جديدة مؤهلة للإضطلاع بالمهام الرقابية الموكلة اليها، وهو ما يفسر إلى حد كبير مسار الإصلاحات الإقتصادية التى عكف الحزب على بلورتها.

رؤية الحزب للإصلاح الإقتصادى تتعدى نطاق الإصلاح الجزئى أو التشريعات الفردية، لتشمل منظوراً متكاملاً لإعادة صياغة الدور الإقتصادى للدولة

وهنا تثار نقطة هامة تستحق التوضيح، فقد ظن البعض خطأً أن سياسات التحرر الإقتصادى، والإعتماد على آليات السوق، وفتح المجال أمام القطاع الخاص لدفع معدلات النمو، إنما يعنى رفع يد الدولة عن حركة التعاملات الإقتصادية والتخلى عن دورها فى ضبط ايقاع الإقتصاد القومى. كما زعم البعض الآخر أن الأخذ بآليات السوق إنما يزيد من التشوهات الهيكلية، ويعوق حرية المنافسة بين الأشخاص والوحدات الإقتصادية، ويخلق أوضاعاً مسيطرة تترتب على زيادة التركز الإقتصادى بما يؤثر سلباً على أداء السوق، ويضر بمصلحة المستهلك. إلا أن عكس ذلك هو الصحيح، فبالتوازى مع التوجه نحو التحرر الإقتصادى تبرز أهمية الدور الرقابى للدولة لإرساء قواعد المنافسة العادلة ومراقبة ممارسات ومعاملات الفاعلين الإقتصاديين ضماناً للكفاءة، مع الإحتكام إلى أجهزة ومؤسسات قادرة على ضبط أوجه التشوه والخلل التى قد تعترى حركتها من ممارسات تضر بالمنافسين وتنعكس سلباً على مصلحة المستهلك. ويأتى إنشاء وتفعيل جهازي حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، وحماية المستهلك كمؤشر واضح للتحول فى دور الدولة نحو هذا الإتجاه. وفى ذات الإطار، انعكس هذا التحول فى إصدار قانون البنك المركزى والجهاز المصرفي والنقد عام ٢٠٠٣ ليضفى المزيد من الإستقلالية لهذه المؤسسة المحورية مع تحديد صلاحيات واضحة لها بهدف زيادة فعاليتها فى الإضطلاع بدورها الرقابى على الجهاز المصرفي، بالإضافة إلى دوره فى بلورة ورسم السياسات النقدية.

إن سياسات التحرر الإقتصادى والإعتماد على آليات السوق وفتح المجال أمام القطاع الخاص لدفع عجلة النمو، لا يعنى مطلقا رفع يد الدولة عن حركة التعاملات الإقتصادية والتخلى عن دورها فى ضبط ايقاع الإقتصاد القومى

وقد ترتب على مجمل هذه السياسات واقعاً إقتصادياً جديداً، إنعكس فى مؤشرات عديدة تدل بوضوح على نجاح سياسات الإصلاح الإقتصادى. غير إن التحول الأكثر عمقاً يتمثل فى بعدين أساسيين. البعد الأول إرتكز على الإصلاح المؤسسى الذى كان يمثل قاسماً مشتركاً هاماً لنتائج سياسات الإصلاح، حيث لم يقتصر فقط على تعديل القواعد والأطر التشريعية التى تحكم التعاملات الإقتصادية، وإنما أيضاً فى إصلاح مؤسسى أحدث تحولاً هاماً فى أسلوب إدارة هذه التعاملات. فقانون الضرائب الجديد لم يسع فقط إلى تخفيض الضريبة على الدخل، وإنما إستهدف فى ذات الوقت إصلاحاً هيكلياً فى المنظومة الضريبية بأكملها، بدءاً بتبسيط الإجراءات الضريبية، ومروراً بنظام متطور ومرن لإحتساب قيمة الضريبة وتحصيلها، وإنتهاء بوضع آليات متطورة للتعامل مع الشرائح الضريبية المختلفة وفقاً لإحتياجاتها، من المواطن العادى إلى كبار الممولين. كما أن الإصلاح الجمركى لم يكن يرتكز فقط على تخفيض الجمارك، بحيث إنخفض المتوسط العام للتعريفة الجمركية إلى النصف منذ سبتمبر ٢٠٠٤، مع تبسيط هيكل التعريفة وذلك من أجل توفير السلع والمدخلات الأساسية اللازمة لرفع كفاءة العملية الإنتاجية، وإنما إرتكز فى ذات الوقت على تطوير منظومة الجمارك على نحو أرسى المزيد من الشفافية على أدائها، وأزال العراقيل أمام انسياب حركة البضائع وزاد من كفاءة تحصيل الضريبة الجمركية.

وقد تكامل إصلاح وتطوير منظومة الضرائب والجمارك مع الإجراءات الرامية لتطوير مناخ الاستثمار في إطار تصور متكامل وضعه الحزب وحكومته، وما تم في هذا الصدد من التعامل بحسم مع مشاكل البيروقراطية التي طالما أرقت الراغبين في الاستثمار في مصر، وذلك من خلال منظومة محكمة لتيسير إجراءات تأسيس الشركات وإشهارها، وتجميع كافة الجهات المعنية بالتعامل مع المستثمرين في هيئة الاستثمار في إطار نظام الشباك الواحد، والذي طبقته مصر بنجاح يشهد به كل من تعامل معه، ويعضده في ذلك العديد من المؤسسات الدولية المعنية بالاستثمار.

وقد تكامل إصلاح وتطوير منظومة الضرائب والجمارك مع الإجراءات الرامية لتطوير مناخ الاستثمار في إطار تصور متكامل وضعه الحزب وحكومته

أما البعد الثانى الجامع الذى جاء نتيجة لشمول وتكامل سياسات الإصلاح، فيتمثل فى زيادة مناخ الثقة فى الإقتصاد القومى بصفة عامة، والتعاملات الإقتصادية بين الدولة والمجتمع بصفة خاصة. وتعد المؤشرات المرتبطة بتطبيق قانون الضرائب على الدخل شاهدة على ذلك. فعلى الرغم مما تضمنه القانون من إصلاحات جوهرية أدت إلى تخفيض معدلات الضرائب بنسبة ٥٠٪ وإلغاء الإعفاءات الضريبية، فقد شهد العام الأول من تطبيق القانون الجديد زيادة الحصيلة بنسبة ١٧٪، وزيادة فى العام الثانى بنسبة ٤٠ ٪، مع زيادة وإتساع القاعدة الضريبية التي ارتفعت من ١,٢ مليون ممول قبل تطبيق القانون إلى ٢,٤ مليون ممول في السنة الأولى، ثم بلغت أكثر من ٣,١ مليون في السنة الثانية. وما من شك أن هذه المؤشرات الخاصة بالضريبة على الدخل تعكس تنامى الثقة بين الدولة والمواطن فى التعاملات الإقتصادية، تجسد من جانب الدولة فى تخفيض سعر الضريبة وقرارات العفو الضريبى والأخذ بنظام

أما البعد الثانى الجامع الذى جاء نتيجة لشمول وتكامل سياسات الإصلاح، فيتمثل فى زيادة مناخ الثقة فى الإقتصاد القومى بصفة عامة، والتعاملات الإقتصادية بين الدولة والمجتمع بصفة خاصة

الفحص بالعينة، ومن جانب الممول فى نمو القاعدة الضريبة وحجم الحصيلة إنعكاساً للثقة فى عدالة النظام الضريبى وكفاءته.

تنامى الثقة بين الدولة والمواطن فى التعاملات الإقتصادية، تجسد من جانب الدولة فى تخفيض سعر الضريبة والعفو الضريبى، ومن جانب الممول فى نمو القاعدة الضريبية وحجم الحصيلة

كما جاءت مؤشرات الاستثمار لتعكس ثقة متزايدة فى اداء الإقتصاد القومى بوجه عام، وجدية الالتزام بسياسات الاصلاح. فقد عكست الزيادة المطرده في الاستثمارات التي نفذها القطاع الخاص من ٣٣ مليار جنيه في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ لتصل إلى ٩٦ مليار جنيه في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦، ثقة هذا القطاع في سياسات الاصلاح. كما يأتى تدليلاً على ذلك الإرتفاع فى صافي الإستثمارات الأجنبية المباشرة من ٧٠٠ مليون دولار فى العام المالى ٢٠٠٢-٢٠٠٣ إلى ما يجاوز ١١ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وهو ما يمثل مستوأ قياسياً غير مسبوق، وما صاحب ذلك من أداء سوق المال، حيث تضاعفت نسبة رأس المال السوقى إلى الناتج المحلي الاجمالي من ٣٤٪ في يوليو ٢٠٠٤ لتصل إلى ١٠٠٪ تقريباً في يوليو ٢٠٠٧.

وإن كانت هذه المؤشرات تأتى كنتاج ملموس لمجمل الإجراءات والسياسات الإقتصادية التى تبناها الحزب وحكومته، فإن المغزى الأكثر دلالة وأهمية لهذا التطور يكمن فى إنعكاسه إيجابياً على تحدى التشغيل. فقد وصلت فرص العمل الجديدة فى القطاع الرسمى غير الحكومى إلى ٧٢٢ ألف فرصة عمل خلال العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٦ بالمقارنة بحوالي ٤٢٢ ألف فرصة توفرت خلال العام المالي ٢٠٠٣/٢٠٠٢. ولا يقل دلالة عن ذلك أن هذه المؤشرات تزامنت مع زيادة معدلات نمو أكثر القطاعات المولدة للعمالة بعد قطاع الزراعة، وهو القطاع الصناعى، حيث تضاعفت الإستثمارات الصناعية من ١٦ مليار جنيه فى ٢٠٠٦/٢٠٠٥ لتصل الى ٤٢ مليار فى ٢٠٠٧/٢٠٠٦ محققة بذلك أعلى نسب إستثمارات توجه لأى من القطاعات الإقتصادية. كما ارتفع معدل النمو السنوى الحقيقى للناتج الصناعى ليصل لأول مرة إلى ٧,٦٪ خلال العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٦، متجاوزاً بذلك معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى والذى بلغ ٧,١٪ خلال نفس العام: لتصبح الصناعة بالفعل هى المحرك الرئيسى للنمو الاقتصادى. والواقع أن استدامة هذه الطفرة التى يشهدها القطاع الصناعى إنما يرتبط بتوجه إستراتيجى جاد لرفع مهارة وإنتاجية العامل المصرى، بما يصب فى زيادة القدرة التنافسية للصناعة المصرية ككل، وهو ما إنعكس فى زيادة التمويل المرصود للتدريب الصناعى ليصل إلى ٥٠٠ مليون جنيه فى موازنة العام المالى الحالى.

كما أنه لا يعتبر مصادفة أن تحسن مؤشرات التشغيل جاءت فى ظل سياسة ثابتة من جانب الحزب لتحرير التجارة، وتوجه إستراتيجى لفتح الأسواق أمام الصادرات المصرية ورفع قدرتها التنافسية، وذلك من خلال الانخراط في العديد من التجمعات الاقتصادية والتجارية الإقليمية مثل الكوميسا، واتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وكذلك إبرام العديد من اتفاقات التجارة الحرة وعلى رأسها اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية، واتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة، والاتفاقيات الثنائية مع العديد من الشركاء الاستراتيجيين التجاريين وفي مقدمتهم تركيا، وروسيا وغيرهم. وقد انعكس هذا التوجه بوضوح فى شكل طفرة ملموسة في إجمالي صادراتنا السلعية لتصل إلى ٢٢ مليار دولار في العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٦ ، وذلك مقارنة بحوالي ٨ مليار دولار متحققة في العام المالي ٢٠٠٣/٢٠٠٢. كما شهدت قيمة صادراتنا غير البرولية زيادة بنسبة ٤٥٪ عن العام الماضى لتصل إلى ١٢ مليار دولار، وزيادة فى صادرتنا من خلال نظام المناطق الصناعية المؤهلة لتصل إلى ٧٠٤ مليون دولار خلال عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ بزيادة قدرها ٣٨٪ عن العام المالي السابق عليه.

ولا ينفصل التوجه نحو تشجيع الإستثمار الأجنبى عن سياسة ثابتة لدعم القطاعات الوطنية الرائدة فى الإقتصاد القومى المؤهلة للمنافسة سواء كانت فى كيانات صغيرة ومتوسطة، أو كيانات كبيرة تتمتع بمزايا اقتصادية تنافسية، سواء من حيث الحجم، أو انخفاض تكلفة المنتج، أو القدرة على التوسع والمنافسة فى الأسواق العالمية. ويمكن للكيانات الوطنية العاملة فى هذه القطاعات أن تستفيد من الموقع الجغرافي المتميز لمصر من الناحية التصديرية أو التواجد في أسوق مجاورة، ولكنها تتطلب سياسات مساندة لإتاحة الفرصة أمامها للنمو والانطلاق وزيادة كفاءتها. ومن أمثلة هذه القطاعات والمشروعات: الصناعات المرتبطة بمواد البناء، وصناعة الملابس الجاهزة، والسلع المنزلية، والصناعات الغذائية والأنشطة الخدمية المرتبطة بالسياحة والفندقة، والخدمات المالية المصرفية، وأعمال بنوك الاستثمار والتأمين والصناعات التحويلية مثل السكر والأسمنت والأسمدة. ويمثل هذا التوجه سياسة إستراتيجية لمساندة هذه الكيانات في الحصول على التمويل اللازم لنشاطها، واتاحة الفرصة اللازمة لتمكينها من خلال برامج التدريب وشبكات التسويق والأنشطة المساندة، بما ينعكس على زيادة قدرتها التنافسية، ليس فقط على المستوى المحلي، ولكن فيما يتجاوز ذلك، بما يعود بالنفع على الإقتصاد القومى فى صورة القيمة المضافة للنشاط الاقتصادي.

لا ينفصل التوجه نحو تشجيع الإستثمار الأجنبى عن سياسة ثابتة لدعم القطاعات الوطنية الرائدة فى الإقتصاد القومى المؤهلة للمنافسة

ونرى اليوم أمثلة ناصعة لقدرة الشركات المصرية التي تنافس عالمياً في مجالات تشهد صراعاً كبيراً من الناحية الاقتصادية مثل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والمقاولات، والخدمات المالية، وصناعة مواد البناء، والملابس الجاهزة والمنسوجات، والصناعات التحويلية مثل السكر والأسمنت والأسمدة. وتأتي مساندة الدولة لهذه القطاعات بحكم مصريتها، بغض النظر عن شكل ملكيتها الخاصة أو العامة، ما دامت تتمتع بالقدرة على المنافسة ومشاركة رؤوس الأموال المصرية والعمالة المصرية والعقول المصرية.

تلك هى محاور المنظور الإستراتيجى والرؤية الشاملة التي ارتكزت إليها سياسات الإصلاح الإقتصادى التى تبناها الحزب منذ إطلاق فلسفة الفكر الجديد. وإذا كانت هذه الرؤية قد أصلت سياسات الإصلاح فى إطار فكرى واضح المعالم على مدار السنوات الخمس الماضية، فهى فى ذات الوقت تضع محاور التحرك لمواصلة مسيرة الإصلاح الإقتصادى خلال المرحلة القادمة إستناداً إلى ذات المنهج القائم على أولوية التطوير المؤسسى وإرساء قواعد الثقة فى التعاملات الإقتصادية. فاستكمالاً لتطوير البناء المؤسسى الواجب توافره لتسيير أعمال إقتصاد السوق، يتقدم الحزب بتعديلات تشريعية لإنشاء المحاكم الإقتصادية لتكون بمثابة قضاءً متخصصاً يتولى نظر المنازعات ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادى والاستثمار، وتضمن سرعة الفصل في هذه المنازعات، بواسطة قضاة مؤهلين ومتخصصين يتفهمون دقة المسائل الاقتصادية وتعقيداتها. وبذلك يعد إنشاء هذه المحاكم ركناً أساسياً لمنظومة التشريعات الاقتصادية الهادفة إلى توفير المناخ الملائم للتنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار.

يمثل البعد الإجتماعى مكوناً محورياً فى رؤية الحزب للإصلاح

وإستكمالاً أيضاً للبنية التشريعية الإقتصادية، يطرح الحزب عدداً من مشروعات القوانين الأخرى منها مشروعى قانونى الضريبة على المبيعات والضرائب العقارية إستناداً إلى نفس المنهج الذى اتبع فى وضع قانون الضرائب على الدخل، والذى يتمثل فى تعزيز الشفافية فى إحتساب وتحصيل الضريبة، وإرساء قواعد الثقة بين الممول والدولة، ومشروع قانون للشركات تجتمع فيه كافة الأشكال القانونية لتأسيس الشركات ومؤسسات الأعمال، وكذلك مشروع قانون للافصاح وتداول المعلومات يكفل تحقيق الشفافية والافصاح اللازمين لمناخ موات للإستثمار، وتعديل تشريعي لقواعد الصلح الواقي من الافلاس يستهدف تسهيل إجراءات الخروج من السوق، بالتوازى مع إستكمال عملية التطور الهيكلى والمؤسسى للمنظومة الضريبية ذاتها.

■ إعلاء البعد الإجتماعى وجودة الخدمات كركيزة للإصلاح

يمثل البعد الإجتماعى للإصلاح مكوناً محورياً فى رؤية الحزب للإصلاح، وهو ما إنعكس فى تعدد القضايا التى تصدى لها الحزب تحت هذا العنوان. فقضايا المرأة والشباب، والتحديات التى تواجه إتاحة الخدمات العامة ورفع جودتها، والنهوض بأوضاع الفقراء ومحدودى الدخل، والتحدى الذى يمثله النمو السكانى، كلها قضايا إستأثرت باهتمام خاص من جانب الحزب وحظيت بأولوية رئيسية فى مجمل ما طرحه من سياسات.

وإذا كانت مختلف هذه القضايا محل إهتمام دائم ومتواصل من جانب الحزب، فإن القضايا المرتبطة بالخدمات العامة – وبصفة خاصة التعليم والرعاية الصحية – كانت ولا تزال تمثل تحدياً إستراتيجياً حظيت بمكانة خاصة ضمن أولويات الحزب بإعتبار أنها تمثل ركناً أساسياً من مقومات المجتمع وضمانة أساسية لعافيته. ومنذ بداية عملية الإصلاح أدرك الحزب بوضوح حجم التحدى المتمثل فى الإرتقاء بمستوى هذه الخدمات. فبالرغم من الإنجازات الهامة التى تحققت على مدار العقود الماضية، خاصةً فيما يتعلق بالتطوير والتوسع فى البنية الأساسية للتعليم والرعاية الصحية، والزيادة المضطردة فى الإستثمارات والإنفاق الحكومى الموجه لها، فإن ذلك لم يحل دون ظهور قصور واضح فى مستوى جودتها ونطاق إتاحتها فضلاً عن التحدى المتمثل فى إرتفاع تكلفتها، الأمر الذى أدى إلى تفاوت ملحوظ فى إتاحتها لشرائح مختلفة من المجتمع.

معالجة قضايا الخدمات بوجه عام بما يضمن العمومية فى تقديم الخدمة، وضمان جودتها، وعدالة توفيرها تأكيداً لحق المواطن فى الحصول على الخدمات الأساسية بغض النظر عن قدرته المادية

ومن هنا عكف الحزب على تحديد أوجه الخلل الهيكلى التى تعانى منها خدمات التعليم والرعاية الصحية معاً بأشكال متفاوتة، ومنها ما يرتبط بضعف العنصر البشرى ونقص الموارد اللازمة لجذب الكفاءات البشرية الواجب توافرها للإرتقاء بمستوى الخدمة، وغياب معايير واضحة للجودة وأطر مؤسسية لمراقبة تطبيقها، وغياب الأسس الإقتصادية السليمة نتيجةً للجمع بين وظيفتى التمويل وتقديم الخدمة، ووجود تفاوت حاد فى بعض الأحيان فى مستويات الخدمة وإتاحتها بين الفئات والمحافظات المختلفة نتيجة لتعدد الكيانات الإدارية المشرفة عليها والمقدمة لها. وقد ترتب على تراكم الضغوط والمشكلات التى واجهت هذه الخدمات تنامى حالة من عدم الثقة من بعض فئات المجتمع فى جودتها بما دفع بها إلى البحث عن بدائل أخرى، الأمر الذى ظهر فى عدة صور منها إنتشار الدروس الخصوصية فى حالة التعليم، وإضطرار أعداد متزايدة إلى الحصول على الخدمات العلاجية خارج نظام التأمين الصحى، بما أدى فى الحالتين إلى تحمل المواطن لتكلفة أعلى للخدمة على نفقته الخاصة، وذلك مقابل خدمة لا تخضع فى أغلب الأحيان إلى معايير واضحة للجودة.

وقد استند الحزب فى التعامل مع هذا الواقع على مبادئ أساسية حكمت سياساته تجاه قضايا الخدمات بوجه عام، وتحديداً فيما يتعلق بمجالى الصحة والتعليم، وهى مبادئ تتمثل فى العمومية فى تقديم الخدمة بما يضمن حصول جميع المواطنين على مجموعة الخدمات الأساسية، وضمان الجودة وفقاً لمعايير عالمية متعارف عليها وتخضع للمراقبة بشكل مؤسسى من قبل جهات فعالة، وأخيراً مبدأ العدالة تأكيداً لحق المواطن فى الحصول على الخدمات الأساسية بغض النظر عن قدرته على سداد تكلفتها.

الحصول على الخدمات الأساسية بغض النظر عن قدرته المادية

وبينما كانت هذه المبادئ تمثل المنطلقات الأساسية التى إستند اليها الحزب فى رؤيته لإصـــلاح منظـومة التعليم والرعاية الصحية، فقد استند فى ذات الوقت إلى عدد من التوجهات حكمت مضمون ما طرحه من سياسات فى هذا الصدد، تتمثل أهمها فى إعتماد اللامركزية كإطار منظم لإدارة عملية تقديم الخدمات العامة بحيث تكون أقرب إلى متطلبات المجتمعات المحلية وأكثر إستجابة لإحتياجاتها، وتوسيع قاعدة المشاركة الإجتماعية وخاصةً من جـانب منظمات المجتمع المدنى والجمعيات الأهلية والقطاع الخاص، والتركيز على الإصلاح المؤسسى للهياكل الإداريـة القائمة على قطاعـات التعلـيم والرعـاية الصحية بما يستـهدف فصـل التمويل عن تقديم الخـدمة.

مع تحسن مؤشرات الأداء الإقتصادى خلال الفترة الماضية، إزدادت قدرة الدولة على تدعيم الاستثمارات العامة الموجهة للبعد الاجتماعي، وتدبير موارد مالية أكبر لتحسين مستوى معيشة الأفراد والإنفاق على الخدمات ومجالات الدعم

والواقع أن تفعيل هذه التوجهات مجتمعة كان يستلزم التوجه نحو تطوير دور الدولة فيما يتعلق بقضايا الخدمات. ففى ظل التوجه نحو فتح الباب أمام تعدد القائمين على تقديم الخدمة، وإعتماد اللامركزية كإطار عام لإدارتها، تزداد أهمية إضطلاع الدولة بدور المراقب والمنظم للخدمة، بحيث تقوم بوضع المعايير لضمان جودتها ومراقبة مدى الإلتزام بتطبيق هذه المعايير، فى ذات الوقت الذى تستمر فى الإضطلاع بدورها فى تقديم الخدمة، وبصفة خاصة للفئات غير القادرة.

هذه المرتكزات التى إستندت إليها رؤية الحزب تجلت بشكل واضح فى مجمل ما طرحه من توجهات فى إطار سياساته الخدمية. فقد تجلت على سبيل المثال فى قضية إصلاح نظام التأمين الصحى والتى تعتبر الركيزة الأساسية لسياسات الرعاية الصحية، حيث تقدم بسياسة متكاملة لنظام جديد للتأمين الصحى تُنفذ على عدة مراحل، تستهدف إصلاحاً هيكلياً للنظام الحالى القائم على قوانين وقرارات متناثرة، بحيث يتم دمجها فى نظام واحد يندرج فى إطار تشريعى ومالى وإدارى موحد. ويقوم النظام الجديد على الفصل بين الإدارة والتمويل من ناحية، وتقديم الخدمة من ناحية أخرى على نحو يضمن إستدامة التمويل وجودة الخدمات على أساس التكافل الإجتماعى، بما يقتضى أن تتحمل الدولة إشتراكات غير القادرين.

وإنعكست ذات التوجهات أيضاً فى سياسات التعليم والبحث العلمى، سواء كان ذلك فيما يتعلق بإنشاء هيئة ضمان الجودة والإعتماد للتعليم كجهة مستقلة تضطلع بمراقبة تطبيق المعايير القومية فى المؤسسات التعليمية، والتقييم الدورى لمخرجات العملية التعليمية إستناداً لهذه المعايير، أو وضع كادر خاص للمعلمين يقوم على الربط بين الحوافز والأداء وآليات الترقى داخل الكادر على أساس الكفاية المهنية والمتابعة والتقويم لأداء المعلم. وإنعكست كذلك فى التصور المطروح من جانب الحزب لوضع إطار تشريعى جديد للجامعات، يتناول كافة جوانب منظومة التعليم العالى، بدءاً بعملية إعداد وإختيار القيادات الجامعية، ومروراً بنظم ولوائح المرتبات والأجور والإعارة إلى الخارج، ونظم التقييم والترقى لأعضاء هيئة التدريس، وإنتهاء بتمويل مؤسسات التعليم العالى وانعكاسات ذلك على إدارتها وإستقلاليتها.

وفى كل ذلك يبرز تحول هام يمثل تطوراً محورياً فى كافة مسارات الإصلاح التى يتبناها الحزب وهو تعزيز الدور الإجتماعى للدولة. فمع تحسن مؤشرات الأداء الإقتصادى خلال الفترة الماضية، وصولاً إلى معدل نمو بلغ ٧,١٪ فى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧، طرأ تحول ملحوظ فى قدرة الدولة على زيادة الاستثمارات العامة الموجهة للبعد الاجتماعي، وتدبير موارد مالية أكبر لتحسين مستوى معيشة الأفراد والإنفاق على الخدمات ومجالات الدعم. وبالتأكيد لا يعد مراعاة البعد الاجتماعي والتنمية الاجتماعية فى سياسات الحزب وحكومته توجهاً مستحدثاً، بل ظلت قاسماً مشتركاً في سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتحرر الاقتصادي والإصلاح الهيكلي منذ أوائل التسعينات. غير أن الجديد فى الأمر أن مواصلة عملية الإصلاح الشامل بدأت تنعكس إيجابياً فى تدعيم قدرة الدولة على الوفاء بمسئولياتها الإجتماعية، وهو ما إنعكس بشكل واضح فى ارتفاع نسبة الإنفاق الاجتماعي إلى جملة الإنفاق العام في الموازنة العامة للدولة من ٤١,٦ ٪ إلى ٥٦,٣٪ خلال الفترة من عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧. وكانت ركيزة أساسية فى تمكين هذا التحول تتمثل فى تطوير آليات السياسات المالية التى تبناها الحزب والحكومة، والتى تقوم على ضبط هيكل إيرادات ومصروفات الموازنة العامة للدولة مع توجه جاد لخفض معدلات العجز والدين كنسبة للناتج المحلى تستهدف الوصول بنسبة العجز الكلى إلى الناتج المحلى إلى ٣٪ تقريباً مع حلول عام ٢٠١٠/٢٠١١، ونسبة جملة الدين المحلى والأجنبى إلى ٧٠-٧٥٪ فى ذات الفترة الزمنية، الأمر الذى يمكن من إستدامة التوجه نحو زيادة التمويل المرصود لمختلف مجالات الإنفاق الإجتماعى.

والواقع أن هذا التطور يتيح تبنى سياسات إجتماعية أكثر طموحاً تستهدف تخفيض معدلات الفقر بنسـب كبيـرة، حددتها الخطة الخمسية الحالية للدولة بخفض نسبة السكان تحت خط الفقر من ٢٠٪ إلى ١٥٪ ، وذلك إستناداً إلى تغير جذرى فى مفهوم وآليات حماية الفقراء، بما يضمن تحقيق التوازن بين منهج تغطية الإحتياجـات الأساسـية، ومنهج التمكين، ويحقق الخروج من دائرة العوز ويفعل المشاركة فى تنمية المجتمع. ويرتكز هذا التغيير فى مفهـوم حماية الفقراء إلى ضرورة تحسين الإستهداف، وتحقيق الإستجابة للإحتياجات المتباينة لهذه الفئات بما يضـمن إدراجها فى دائرة النمو والتفاعل، والإستفادة المباشرة من التطورات الإقتصادية بوجه عام.

وتحقيقاً لهذا الهدف يتوجه الحزب بسياسة متعددة المحاور لمكافحة الفقر، من أهمها إتباع أسلوب أكثر كفاءة لإستهداف الطبقات الفقيرة وذلك من خلال إعداد خريطة شاملة للفقر فى مصر، توضح مناطق تركز الفقر والخصائص الإجتماعية المصاحبة له كإرتباط معدلات الفقر بالأمية وحجم الأسرة على سبيل المثال، بحيث تمكن من توجيه الموارد المخصصة للفقراء على نحو أكثر دقة وتركزاً، ومساندة برنامج طموح تبناه الحزب وحكومته لتمكين الأسر الأولى بالرعاية من خلال حزمة من الخدمات الإجتماعية بالإضافة إلى الإعانة المالية والعينية لهذه الأسر. ومن ضمن عناصر هذا التوجه أيضاً تطوير نظم التأمينات الاجتماعية بما يسمح بتحقيق درجة أعلى من التغطية التأمينية، وضمان مستوى أفضل من الاستمرارية والكفاءة في الأداء.

زيادة إدماج البعد الإجتماعى للإصلاح فى مختلف قضايا السياسات العامة التى تبناها الحزب

وبذلك يتضح أن التوجه العام لمجمل هذه السياسات يستهدف زيادة إدماج البعد الإجتماعى للإصلاح فى مختلف قضايا السياسات العامة التى تبناها الحزب، سواء ما يتعلق بالإصلاح الإقتصادى، أو الخدمات العامة، أو سياساته للإستهداف المباشر للفقر، على نحو أصبح معه هذا البعد يمثل ركيزة إستراتيجية فى منظور الحزب للإصلاح الشامل. وعلى غرار باقى مسارات الإصلاح، فقد استندت سياسات الحزب حيال القضايا الإجتماعية إلى توجه عام يرتكز على إحداث تحول فى الدور الإجتماعى للدولة، يمكنها من زيادة الموارد التى ترصدها للإنفاق الإجتماعى، وتوجيه تلك الموارد على نحو أكثر كفاءة للطبقات الأكثر إستحقاقاً لها . فكل ذلك يأتى إتساقاً مع توجه ثابت من جانب الحزب وحكومته لضمان انعكاس السياسات والإجراءات الإصلاحية إيجابياً على مستوى معيشة المواطن العادي، وتوصيل مردود عملية الإصلاح للقطاعات العريضة من المجتمع، والتخفيف عن الفئات الأقل قدرة والأكثر تأثراً ببرامج الإصلاح الإقتصادى، وتوجيه المزيد من الموارد إلى المناطق والأقاليم الأقل نصيباً من عوائد التنمية.

■ إستراتيجية الأمن القومى من أجل حماية المصالح المصرية

ينطلق الحزب فى رؤيته للسياسة الخارجية والأمن القومى من حقيقة مؤكدة لا مجال لإنكارها، وهى أن مصر شهدت ولا تزال أطول فترة فى تاريخها المعاصر حافظت فيها على أرضها محررة وتحت سيادتها الكاملة. وقد جاء ذلك بفضل توجه إرتكز على خيار إستراتيجى نحو السلام إنتهجته مصر وسعت جاهدة لتوسيع دائرته ليشمل باقى ربوع المنطقة، وقيادة واعية حرصت على تجنيب مصر مخاطر الإنجرار إلى مغامرات خارجية غير محسوبة العواقب، وجيش قوى يمثل درعاً حصيناً ضد أى اعتداء خارجى يهدد أمن الوطن وسلامته. ولا مجال لإغفال حقيقة أن هذا الواقع الذى تعيشه مصر كان له دلالات بالغة الأهمية لحاضر الوطن ومستقبله، فقد مكن من تحقيق مكتسبات وضعت المجتمع على أعتاب مرحلة جديدة، تمثلت فى استعادة السيادة المصرية كاملة على سيناء، وعودة مصر إلى الصف العربى، وإطلاق عملية إعادة البناء والتطوير لتمثل الأرضية التى ننطلق منها اليوم فى كل نتطلع إليه من أهداف وآمال. ومن هذا المنطلق، يؤكد الحزب أن صيانة هذه المكتسبات وتعظيمها يستلزم سياسة مسئولة فى ظل ما تشهده الساحتان الإقليمية والدولية من تقلبات حادة، بعيداً عن ردود الفعل الإنفعالية والشعارات المستمدة من الماضى، وذلك استناداً إلى قراءة متأنية لما هو مطروح من تحديات فى ظل تعقيدات الوضع الخارجى ودقة الظرف الإقليمى، وتحرك واع يضع فى صدارة أولوياته حماية مصالح مصر وسلامة شعبها .

وكان هذا المنظور حاضراً فى رؤية الحزب وفى صميم توجهه منذ بداية عملية التطوير، إدراكاً منه أن البعد الدولى يمثل عنصراً محورياً فى مجمل التوجهات الإصلاحية التى يتبناها، على نحو يكاد يستحيل معه الفصل بين توجه الدولة فى الداخل لتحقيق أهداف التنمية، وبين إستراتيجيتها الدولية حمايةً لمصالحها فى الخارج. بل إن محورية هذا البعد كان يقتضى بلورة منظور يتجاوز السياسة الخارجية الرسمية للدولة ليطرح تصوراً متكاملاً لمكانة مصر ووضعها فى العالم، وذلك إستناداً إلى حقيقتين أساسيتين: الأولى أن العالم قد تغير، بمعنى أن البيئة الخارجية لمصر قد تغيرت بصورة جوهرية، فبعد أن كان على مصر أن تتعامل مع نظام عالمى ثنائى القطبية، أصبح عليها اليوم أن تصيغ سياساتها فى عالم إختفت فيه معالم الحرب الباردة ويتمحور حول قوة عظمى وحيدة فى ذات الوقت الذى يشهد فيه تسارع وتيرة العولمة وما صاحبتها من اشتداد المنافسة الدولية على الأسواق الدولية وتدفقات الإستثمار، وبزوغ ثورات تكنولوجية ومعلوماتية تعصف بمسلمات كانت فى الماضى تمثل ركائز ثابتة فى نمط العلاقات الدولية. هذه المعطيات إجتمعت لتفرز واقعاً دولياً جديداً يستدعى بلورة رؤية متكاملة تجارى حالة السيولة والتعقيد فى البيئة الدولية بما يؤمن المصالح المصرية ويحفظ مكانة مصر فى المنظومة الدولية.

والحقيقة الثانية، هى أن مصر نفسها قد تغيرت كثيراً سياسياً وإقتصادياً وديموغرافياً، فلم يعد الإقتصاد المصرى إقتصاداً موجهاً، بل بدأ فى التوجه نحو إقتصاد السوق فى ظل إصلاح إقتصادى جاد، تواكب مع إنفتاح سياسى لإرساء قواعد الديمقراطية والحريات العامة، وإنفتاح إعلامى أزال القيود على حرية التعبير والرأى. وجاء كل ذلك فى ظل تحول ديموغرافى وصل بالتعداد السكانى لمصر إلى ٧٧ مليون نسمة بعد أن كان ٣٠ مليون نسمة عام ١٩٧٠، وهو تحول لا يمكن إنكار ما يحمله من دلالات على توجهات مصر داخلياً وخارجياً .

من هنا كان حرص الحزب على أن تكون القضايا الخارجية جزءاً لا يتجزأ فى سياسات الإصلاح، وبنداً ثابتاً فى

مؤتمراته ولقاءاته الحزبية. وتعددت المحاور التى تناولها الحزب فى رؤيته للقضايا الخارجية بما يتناسب مع تشعب المصالح المصرية. وكان فى صدارة هذه الرؤية القضايا العربية، سواء كانت القضية الفلسطينية فى ظل إلتزام مصر الثابت تجاه الشعب الفلسطينى وحقوقه، أو تعقيدات الوضع العراقى بعد الإطاحة بالنظام السابق، أو التكامل مع السودان فى ظل ما يمر به من مرحلة مخاض داخلى، أو إصلاح النظام العربى على نحو يمكنه من التعامل مع التحديات التى تواجه المنطقة العربية. كما إتسعت رؤية الحزب لتشمل قضايا وموضوعات حيوية بالنسبة لمصر، فقد طرحت محاور للتحرك لتعزيز المصالح المصرية فى القارة الأفريقية، وتدعيم علاقات مصر مع القوى الكبرى فى النظام الدولى، بما فى ذلك القوى الصاعدة فى آسيا، هذا فضلاً عن تناول قضايا حيوية تمس أهداف مصر الخارجية مثل قضية أسلحة الدمار الشامل، والإرهاب، والمجتمع المدنى الدولى.

الحاجة لتطوير رؤية أكثر تكاملاً ووضوحاً للأمن القومى المصرى على نحو يستجيب لمقتضيات الوضع الإقليمى الضاغط

ولم يقتصر إهتمام الحزب فقط على القضايا الخارجية، بل اشتمل أيضاً على موضوعات حيوية ترتبط إرتباطاً وثيقاً بصميم الأمن القومى المصرى، لما تنطوى عليه من آثار إستراتيجية على مستقبل الوطن. فقد تصدى الحزب للتحدى الإستراتيجى الذى تطرحه المشكلة السكانية بأبعادها المختلفة، سواء ما يتعلق ببعد النمو السكانى المرتفع، أو بعد التوزيع الجغرافى غير المتوازن، أو بعد الخصائص السكانية. وتصدى كذلك لقضية الطاقة من منطلق إدراكه لضرورة إيجاد مصادر بديلة للطاقة لتلبية الإحتياجات المتزايدة للمجتمع فى ظل إرتفاع معدلات النمو الإقتصادى. وعلى جانب مواز إستشرف الحزب أهمية بلورة منظور مستقبلى لقضية المياه فى ظل ما تنطوى عليه زيادة معدلات الإستهلاك من تداعيات على الميزان المائى، وإرتباط هذا المورد الإستراتيجى بأبعاد خارجية وإقليمية لا بد من وضعها فى صميم التحرك الخارجى للدولة.

غير أن زيادة حدة التقلبات التى شهدتها منطقة الشرق الأوسط فى السنوات الماضية، وظهور مؤشرات مقلقة بشأن تزايد إحتمالات التوتر الإقليمى، سواء على مستوى العلاقات بين القوى الإقليمية، أو فى شكل تدهور الوضع الداخلى فى بعض دول المنطقة، أظهر الحاجة لتطوير رؤية أكثر تكاملاً ووضوحاً للأمن القومى المصرى على نحو يستجيب لمقتضيات الوضع الإقليمى الضاغط. فسواء ما يتعلق بتراجع أفق التسوية للقضية الفلسطينية، أو زيادة عوامل التفكك فى العراق، أو مخاطر إنتشار أسلحة الدمار الشامل فى الإقليم بما يهدد بإشعال سباق محموم للتسلح بين دولها، أو زيادة النزعة الدينية فى الصراعات المشتعلة فى أرجاء الإقليم، فإن مجمل هذه التطورات تنذر بوصول الأوضاع فى المنطقة إلى حد الفوضى، بما ينطوى عليه ذلك من تحديات بالغة الأهمية بالنسبة لمصالح الأمن القومى المصرى.

ومن ثم فإن صيانة وتعزيز المصالح المصرية فى ظل بيئة إقليمية تتصاعد فيها عوامل التوتر والصراع، سوف يتطلب -أكثر من أى وقت مضى- إستراتيجية واضحة لمحاور الأمن القومى للدولة، تكون قادرة على صياغة تحرك ثابت وواضح المعالم لإستعادة الإستقرار فى المنطقة بوجه عام. فعلى المدى البعيد سيكون على إستراتيجية الأمن القومى توجيه مجريات التطورات الإقليمية نحو تجاوز حالة الإضطراب الراهنة، بالتركيز على تسوية الصراعات الكبرى التى تمثل بؤر التوتر الرئيسية فى المنطقة. أما على المديين المتوسط والقصير، فيرتكز هدف الإستراتيجية المصرية على إحتواء التداعيات الناتجة عن إستمرار هذه الصراعات وتفاقمها، وتحييد تأثيراتها السلبية على المصالح الحيوية لمصر. ومن هذا المنطلق فقد إرتكزت سياسة الأمن القومى التى طرحها الحزب على توجيه التحرك المصرى نحو التعامل مع القضايا والأزمات الكبرى التى تواجه المنطقة وتحدد مستقبلها، على نحو يتسم بقدر من الواقعية والطموح فى آن معاً: الواقعية التى تراعى حدود هذا التحرك إذا كان أقصى ما يمكن تحقيقه هو إحتواء التدهور ومحاولة عزل تداعياته وتحييده، والطموح الذى يُمكن من إقتناص الفرص لمحاولة تحويل مجريات الأمور من مسار التدهور والتصاعد إلى مسار الإستقرار.

تعمل استراتيجية الأمن القومى المصرى على حماية مشروع الإصلاح من التداعيات الناجمة عن توترات المنطقة ومشكلاتها المتأزمة، وإعادة ترتيب أوضاع المنطقة على أساس أكثر استقراراً وتماسكاً

فالمؤكد أن مواصلة مسيرة الإصلاح التى شرع فيها الحزب وحكومته، باتت تعتمد أكثر من أى وقت مضى على بيئة إقليمية مواتية توفر المناخ السياسى والأمنى الملائم لبلوغ مشروع الإصلاح أهدافه المرجوة. فإذا كان هذا المشروع يقوم على المزيد من الإنفتاح على الخارج، والتفاعل بثقة مع النظام الإقتصادى العالمى لتأمين مصالح مصر الإقتصادية، فالمؤكد أن ذلك الهدف يصعب تحقيقه فى ظل منطقة يتفاقم فيها الإضطراب بحيث تعتبر فى حالة صراع مع العالم الخارجى.

وإذا كان أحد أهداف الإصلاح إقامة نظام سياسى يرتكز على المواطنة كمبدأ حاكم لتنظيم الحياة السياسية بعيداً عن الدعوات المطالبة بإقحام الدين فى السياسة بما يفضى إلى تقويض التعددية، فإن ذلك سيكون عرضةً للتآكل فى ظل إقليم يعتبر فى حالة صراع مع نفسه، وسط إنقسامات طائفية ومذهبية تعرض مجتمعاته إلى صور مختلفة من التشرذم فى شكل "ميليشيات"، و"قبائل"، و"تيارات"، و"فصائل"، و"جماعات مسلحة" تتخذ من الدين مرجعية لإدارة صراعاتها وخصوماتها مع الآخر بعيداً عن نهج القومية الوطنية، بما أصبح يمثل خطراً داهماً على مستقبل دول بعينها . وإذا كانت إستراتيجية السلام التى إنتهجتها مصر تتطلب توسيع دائرة السلام العربى الإسرائيلى، فإن الجمود الذى يعترى عملية التسوية على باقى مسارات التفاوض على النحو الذى نشهده الآن يعنى أن السلام الذى بادرت مصر به لن يؤتى ثماره بصورة كاملة، وسط تراجع آفاق التسوية للقضية الفلسطينية وإبقاء الأراضى العربية تحت الإحتلال.

كل ذلك يؤكد أن الإصلاح الذى ننشده لن يكون بمنأى عن حالة الإضطراب المتفاقمة فى الإقليم، فمشروع الإصلاح سيبقى محاصراً تحت وطأة الضغوط النابعة من تيارات العنف السياسى، والصراع الإستراتيجى، والنزعة الطائفية الوافدة من أرجاء الإقليم. ووفقاً لهذا المنظور يصبح الهدف الأساسى لاستراتيجية الأمن القومى المصرى هو حماية مشروع الإصلاح من التداعيات الناجمة عن توترات المنطقة ومشكلاتها المتأزمة، وبذل جهود متوازية لإعادة ترتيب أوضاع المنطقة على أساس أكثر استقراراً وتماسكاً، وتوثيق علاقاتنا مع القوى الفاعلة فى النظام الدولى، وكل ذلك تحقيقاً لمبادئ العدالة والشرعية الدولية، وحفاظاً على المصالح المصرية، على نحو يتيح المجال أمامنا لوصول هذا المشروع إلى منتهاه.

خـاتـمـــة: ركائز الرؤية الاستيراتيجية للإصلاح

تلك هى محاور الفلسفة التى حكمت توجه الحزب فى مجمل ما طرحه من سياسات، يتوجه بها إلى المجتمع حتى تتضح ملامح الطريق الذى انتهجه سابقاً، ويعقد العزم على المضى فيه مستقبلاً.

إستند الحزب إلى فلسفة متكاملة للإصلاح تعتمد منظوراً إستراتيجياً يقوم على عدد من الركائز الأساسية، تمثل فيما بينها قواسم مشتركة لكافة مسارات السياسات العامة

وتكمن حقيقة هامة كانت وستظل بمثابة دعامة أساسية لمسار الإصلاح، وهى ترتبط بالإطار المؤسسى لسياسات الحزب. فإذا كان الإهتمام ينصب بطبيعة الحال على مضمون السياسات وتوجهاتها، فلا يقل أهمية عن ذلك الإطار المؤسسى الذى حكم عملية صياغة السياسات ذاتها. فواقع الأمر أن ما تحقق من إنجاز خلال السنوات الخمس الماضية إنما يرجع إلى فعالية هذا الإطار فى توثيق العلاقة بين الحزب وحكومته، وانفتاح الحزب على المجتمع باعتباره شريكاً أساسياً فى عملية الإصلاح. فنجاح تجربة الإصلاح كان ولا يزال يستلزم وجود حكومة ذات كفاءة عالية، قادرة على إيجاد الآليات التنفيذية اللازمة لترجمة سياسات الإصلاح إلى واقع ملموس، وحزباً قوياً مؤمنا بهذه السياسات ولديه الإرادة السياسية للدفاع عنها والتصدى لها. وبذلك جاءت كافة السياسات التى تبناها الحزب وحكومته نتاجاً لحوار مؤسسى جاد، كان من أهم نتائجه بلوغ درجة من إتساق الرؤية بينهما ليس فقط حول توجهات السياسات وتفصيلاتها، ولكن أيضاً حول آليات التنفيذ ومراقبة الأداء.

ويخطئ من يظن أن فعالية هذا الإطار المؤسسى اقتصرت فقط على الجانب الإجرائى لصياغة السياسات دون أن تنعكس على مضمونها. فحقيقة الأمر أن الترابط الوثيق الذى أوجده التفاعل المؤسسى بين الحزب وحكومته أدى إلى مزيد من الجرأة والجدية فى التصدى لتحديات الإصلاح، وإتخاذ القرارات الصعبة، وهو ما اتضح فى إقتحام العديد من مجالات الإصلاح التى تصدى لها الحزب والحكومة: تحرير سعر الصرف، والمضى فى سياسات الخصخصة، ومواجهة تحدى الفقر، وتحديات الأمن القومى المصرى، وحزمة التعديلات الدستورية والتشريعات المكملة لها، وغيرها من الخطوات والقرارات التى يصعب تصور إمكانية طرحها على هذا النحو من المصارحة والجرأة بمعزل عن توافق وثيق بين الحزب وحكومته.

ولا شك أن هذا البعد المؤسسى كان له بالغ الأثر أيضاً فى تطور الرؤية الاستراتيجية للحزب والحكومة معاً تجاه مختلف قضايا الإصلاح. فإذا كان الحزب قد أخذ بمنهج الدراسة المتأنية لقضايا الإصلاح وصولاً إلى التدقيق فى تفصيلاتها الفنية فى بعض الأحيان، فهو فى ذات الوقت إستند إلى إقتناع عميق بضرورة اعتماد منظور إستراتيجى لعملية الإصلاح برمتها، حتى تتكشف مساحة التداخل بين مساراته، ودرجة التشابك بين ما يطرحه من تحديات فى التنفيذ. ومن هذا المنطلق برزت الحاجة لبلورة فلسفة استراتيجية تقوم على عدد من الركائز الأساسية، تمثل فيما بينها قواسم مشتركة لكافة مسارات السياسات العامة.

أولى هذه الركائز تتمثل فى محورية البعد الخارجى لعملية الإصلاح، الأمر الذى كان حاضراً بقوة فى رؤية الحزب. فقد إستند الحزب الى قراءة واعية لواقع التحول العميق فى الساحة الدولية، وما يفرضه ذلك من تحـــديات بالغـة، ليس فقط على المصالح المصرية فى الخارج، ولكن أيضاً على أولويات الإصلاح فى الداخل. فإذا كان بالإمكان فى زمن سابق الإنعزال وراء أسوار وحواجز حمائية، فإن ما يجرى من تحولات إقليمياً ودولياً يفرض أكثر من أى وقـت مضى التفاعل الإيجابى مع الخارج، لما ينطوى عليه من تأثير بالغ على مجمل التحديات التى تصدى لها الحزب.

ويأتى ذلك متسقاً مع ركيزة أخرى أساسية تمثلت فى البعد المؤسسى للإصلاح، وخاصـــةً فيما يتعلق بالدور الذى تضطلع به الدولة فى مختلف مناحى الحياة. فواقع الأمر أن تفعيل مجمل الإصلاحـــات التى تقدم بها الحـــزب كان يقتضى أن يتجاوز نطاقها مجرد تطوير الأطر التشريعية المنظمة بالنسبة لقضايا السياسات المختلفة، لتشمل كذلك إصلاحاً مؤسسياً جاداً يستلزم إحداث تحول جوهرى فى دور الدولة، من الدور المهيمن على الإقتصاد القومى إلى دور المنظم لحركته والحكم بين المتعاملين فيه، من دور المقدم الوحيد للخدمات العامة إلى دور المراقب لجودتها، ومن دور يعتمد على مركزية القرار إلى آخر يقوم على الشراكة الحقيقية مع المستوى المحلى.

وأخيراً تأتى المشاركة السياسية لتمثل الركيزة الأكثر أهمية لنجاح مسار الإصلاح باعتبار أن قضية الإصلاح هى فى جوهرها قضية سياسية. فسواء ما يتعلق بصياغة مضمون السياسات العامة الداعمة لأهداف الإصلاح، أو ما يرتبط بتنفيذها من قرارات أو تشريعات أو آليات تنفيذية أخرى، فإن ذلك لا بد وأن يمر عبر عملية سياسية، كلما مكنت من إتساع دائرة المشاركة كلما زادت فرص النجاح لتحقيق غاياتها، وإستطاع المجتمع أن يحسم الخيارات المطروحة أمامه. فالحزب يؤمن أن الإصلاح يقوم أولاً وأخيراً على خيارات سياسية لا بد أن تحسم بتوجه واضح ورؤية ثاقبة، تسمح بالمفاضلة بين ما هو مطروح من بدائل. وإذا كان الإصلاح الجاد يرتكز على خيارات وبدائل مختلفة، فهو فى ذات الوقت ينطوى على تكلفة، ومن ثم فإن الوعد بإمكانية تحقيق التغيير دون أى منهما إنما هو تخلى عن المسئولية وتهرب من المكاشفة وهو ما لم يعتاده الحزب. فالحزب عقد العزم على طرح بدائل الإصلاح وتبعاته بوضوح، وحسم خياراته بالنسبة لمنهج الإصلاح ومساره، دون المبالغة فيما يحققه من مكاسب، ودون التهوين مما يفرضه من تحديات.

أوراق السيـاسـات

تمثل هذه الوثائق حصيلة الدراسات التى تمت داخل أمانة السيـاسات وتشكيـــلاتها المختلفة، فى إطار صياغة سياسات عامة متعلقة بالقضايا التى طرحت فى أوراق النقاش فى مؤتمرات الحزب السابقة، وكذلك القضايا التى طرحت فى البرنامج الانتخابى للسيد رئيس الجمهورية، وبرنامج الحزب الوطنى لانتخابات مجلسى الشعب والشورى، والذى شاركت أمانة السياسات فى إعدادها، استنادا للدور المنوط بها وفقا للنظام الأساسى للحزب.

وقد تمت دراسة هذه القضايا فى لجان السياسات المتخصصة التى شكلتها أمانة السياسات، ومجموعات العمل داخل هذه اللجان، والتى اختصت بدراسة إحدى القضايا التى تقع فى نطاق اهتمامها بشكل تفصيلى. كما قام المجلس الأعلى للسياسات التابع لأمانة السياسات بمناقشة عدد من القضايا ودراسة أبعادها وآثارها المختلفة على المجتمع. كذلك تمت مناقشة التوجهات الرئيسية لهذه السياسات فى اللقاءات التى عقدتها أمانة السياسات مع الكوادر الحزبية بالمحافظات، وفى إطار مجموعات العمل التى شكلتها لجان الحزب بالمحافظات والتى رفعت توصياتها لأمانة السياسات.

ولقد جاءت الصياغة النهائية لهذه الأوراق إنعكاساً لكل هذه الدراسات والمناقشات، بالإضافة إلى الحوار الموسع مع حكومة الحزب فى الجوانب المختلفة للسياسات والإجراءات المقترحة للتنفيذ، وكذلك الحوار الذى تم مع قطاعات المجتمع المعنية بهذه السياسات.

ويرى الحزب أن السياسات المطروحة فى المؤتمر العام التاسع هى تعبير واضح عن إلتـــزام الحـــزب الوطنى الديمقراطى وحكومته بتنفيذ بنود البرنامج الإنتخابى لرئيس الجمهورية والبرنامج الإنتخابى للحزب فى إنتخابات مجلسى الشعب والشورى. وكذلك الإلتزام بالإستمرار فى صياغة السياسات العامة ذات الأولوية للمواطن، والتى تحقق مصلحته ومصلحة الوطن.

وإستناداً إلى هذا الأسلوب، يعرض الحزب على مؤتمره العام التاسع أوراق سياسات تتناول العديد من القضـــايا ذات الأولـوية، والتي تنقسم إلي أربعة محاور هى: محور التشغيل والاستثمار، الذي يتضمن أوراق التوجه الاقتصادي، والفلاح والتنمية الزراعية، ومحـــور الخدمات والعدالة الاجتماعية، الذي يتضمن أوراق العدالة الاجتماعية ومساندة الأسر الفقيرة، والإسكان والمرافق والتنمية العمـرانية، والتعليم والتنمية الإنسانية، والرعـــاية الصحـية والسكان، والشباب والرياضة، وخدمات النقل. بالإضافة إلى محور الأمـــن القومـي الذي يشـــمل أوراق سياسات عن الأمن القومي المصري في عالم متغير، والطاقة والتنمية. وأخيراً محور المواطنة والديمقراطية الذي يشمل ورقة تتناول باستفاضة سياسات تعزيز حقوق المواطنة والديمقراطية وتحديث نظام الإدارة المحلية.

التشغيل والاستثمار

أولاً: التوجه الاقتصادى

انطلقت السياسات والبرامج الاقتصادية التي يتبناها الحزب وحكومته، من مفهوم شامل لعملية التنمية، تتداخل وتتشابك فيه الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ويسعى الحزب وحكومته إلى توظيف النمو الاقتصادي لخدمة أهداف التنمية الاجتماعية.

وكانت الغاية الأساسية دائما أن يتحقق من خلال رفع معدلات النمو الاقتصادي، مردود اجتماعى يتمثل في مزيد من فرص العمل، ورفع متوسط الدخل، والارتقاء بمستوى معيشة المواطنين وتطوير وتيسير ما يقدم لهم من خدمات اجتماعية وصحية وتعليمية وبيئية مختلفة، وعدالة في توزيع جهود التنمية وعائدها بين مختلف الفئات الاجتماعية والمناطق الجغرافية.

وتأسيساً على هذه الرؤية، يتبنى الحزب في هذا المؤتمر مجموعة من السياسات والبرامج تتناول: تشجيع الاستثمار لزيادة فرص العمل، وتطوير البنية الأساسية والصناعية للصعيد، وتطوير إدارة الأصول والاستثمارات المملوكة للدولة، وتطوير القطاع المالي وتيسير الحصول على التمويل من أجل النمو وتوفير فرص العمل.

وقد كان لإجراءات تشجيع الاستثمار، في المجالين التشريعي والتنفيذي، أثر مباشر فى زيادة الاستثمارات كما توضحها مؤشرات تأسيس الشركات والتوسعات فى الشركات القائمة، وما توفره من فرص العمل، وزيادة الاستثمارات الخاصة المصرية بمعدلات تزيد على ٣٥٪ سنويا خلال السنوات الثلاثة الماضية، ومضاعفة الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة فى المجال الصناعى ومجال الخدمات المالية والأنشطة الاقتصادية كثيفة العمالة فى مجالات السياحة والانشاءات والعقارات.

لذا، فإن الحزب يدعم توجه حكومته لإجراء مزيد من التيسيرات، وتيسير عملية التمويل والحصول على الأراضي من أجل الاستثمار، وتطوير القواعد التشريعية، وبخاصة في المجالات المتعلقة بتسوية المنازعات الاقتصادية، وتنظيم الخروج من السوق، والتوسع في إنشاء المناطق الاستثمارية الجديدة وإقامة مناطق صناعية متخصصة.

وفيما يتصل بالصعيد، يتبنى الحزب وحكومته برنامجاً للنهوض بمعدلات التنمية والتصنيع فى محافظات الصعيد من خلال حزمة من الحوافز لتشجيع الاستثمار وتوفير فرص العمل، حيث يتم تقديم منحة الاستثمار والتوظيف للمصانع التي لا تقل استثماراتها عن ١٥ مليون جنيه، وذلك في شكل دعم مالى قدره ١٥ ألف جنيه على كل عامل يتم تشغيله بحد أقصى ٢٥٪ من إجمالى استثمارات المشروع، وذلك بتخصيص ٢٠٠ مليون جنيه فى موازنة الدولة لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ضمن المليار جنيه المخصصة لتشجيع الاستثمار وإيجاد فرص عمل جديدة في الصعيد.

إضافة إلى ذلك يتبنى الحزب وحكومته برامج محددة لتنمية الاستثمار الزراعي والسياحي في إطار البرنامج التنموي للصعيد، والذي تضمن إنشاء شركة الصعيد للاستثمار التى ستسهم فى تأسيس عدد من الشركات فى مختلف القطاعات، وتأهيل البنية الأساسية الممثلة فى الطرق وشبكة الغاز الطبيعى والمرافق، وتيسير إجراءات الاستثمار والترويج له في الصعيد، وتنمية العنصر البشري من خلال برامج التدريب.

أما برنامج إدارة الأصول، فبفضل إجراءات إعادة الهيكلة والتطوير، تحولت محفظة الشركات المملوكة للدولة من الخسارة إلى الربح، كما تم تخفيض المديونية المتعثرة لسنوات طويلة بأكثر من الثلثين، وضخ استثمارات جديدة لأول مرة فى شركات قطاع الأعمال العام لتطوير أدائها وتأهيلها للمنافسة، كما تم توجيه حصيلة هذا البرنامج لتسهم فى إعادة هيكلة الشركات فنيا وماليا، وأصبح البرنامج يسهم فى تمويل مشروعات ذات طابع اجتماعي بالإضافة إلى تطوير البنية الأساسية، تعزيزا للبعد الاجتماعي في عملية التنمية.

ويدعم الحزب تعميق هذا التوجه بالاتجاه إلى زيادة الوعي العام بنتائج هذا البرنامج، وتطوير آليات تنفيذه فى إعادة هيكلة الشركات، وأساليب الطرح لمشاركة القطاع الخاص لاسيما بتوسيع قاعدة ملكية المواطنين وزيادة مشاركتهم في تملك المشروعات المتميزة والواعدة، وتطبيق قواعد الحوكمة.

وإذ يعد القطاع المالي المصدر الأساسي لتمويل الاستثمارات، تعنى برامج الحزب وحكومته باستكمال عملية إصلاح الجهاز المصرفي في مجال دعم الهياكل التمويلية للبنوك ورفع كفاءتها والتعامل مع الديون غير المنتظمة، بما يسهم فى زيادة الائتمان المصرفي للاستثمار والنمو، وبما يحقق موارد إضافية للدولة يعاد تدويرها لتطوير ما يقدم للمواطنين من بنية أساسية وخدمات.
كما يتبنى الحزب وحكومته عدة برامج لقطاع التأمين تضمنت تطوير القواعد التشريعية الحاكمة، وبرنامج إعادة هيكلة شركات التأمين العامة، الذي شهد إنشاء شركة قابضة للتأمين ودمج ثلاث شركات لإيجاد كيان كبير قادر على المنافسة، ويعنى هذا البرنامج بتوفيق أوضاع شركات التأمين وفقا للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١. وفى مجال التمويل العقاري، الذي ارتفعت مؤشراته بفعل الإجراءات التى نفذتها حكومة الحزب، يعنى الحزب بزيادة حجم التمويل والاستثمار الموجه له، وتعزيز إسهامه فى توفير الوحدات السكنية لمحدودي الدخل تنفيذا للبرنامج الانتخابي الرئاسي، واستمرار التطوير المؤسسي والتنظيمي فى هذا القطاع.

وأخيرا، تدفع المؤشرات الإيجابية التي تحققت في سوق المال، إلى تبنى توجه جديد يدفع البورصة إلى آفاق أرحب. ومن أهم ملامح هذا التوجه إنشاء أسواق متخصصة تشمل بورصة العقود وبورصة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تم تدشينها فى ٢٥ أكتوبر من العام الحالي تحت مسمى "بورصة النيل"، فضلا عن استحداث أدوات مالية جديدة وتدعيم نشاط صانع السوق، وتطوير إجراءات عمل شركات التصنيف الائتماني، وتحديث قواعد العمل فى سوق السندات بما يوفر التمويل طويل الأجل للدولة وللمشروعات الاقتصادية.

يلتزم الحزب وحكومته بإجراءات محددة لتطوير بيئة الاستثمار وتنمية الصعيد وتطوير إجراءات إدارة الأصول المملوكة للدولة، فضلا عن تعزيز دور القطاع المالى فى تمويل الاستثمارات، ومن أهم هذه الإجراءات ما يلى:

تطوير مناخ الاستثمار وزيادة معدلاته من أجل زيادة فرص العمل

- إقامة مناطق استثمارية جديدة خاصة في المناطق والمحافظات التي تحتاج لزيادة الاستثمارات بها في المجالات كثيفة العمالة.
- تيسيرالإجراءات الإدارية، خاصة فيما يتعلق بالحصول على التراخيص، من خلال نظام الشباك الواحد ليس فقط في مرحلة التأسيس ولكن طوال عمر المشروع.
- تيسير إجراءات الحصول على الأراضي، وتطوير نظام معلومات الأراضي، وتطوير تسجيل الملكية العقارية.
- تطوير برامج التدريب والتأهيل لتوفير احتياجات المشروعات من العمالة المؤهلة.
- تيسير إجراءات التقاضى فى القضايا ذات الطابع الاقتصادى، وبخاصة من خلال تقديم مشروع قانون المحاكم الاقتصادية الى مجلسى الشعب والشورى.
- التوسع فى نظام المشاركة بين القطاعين العام والخاص فى تمويل وإقامة مشروعات المرافق والخدمات والبنية الأساسية، لسرعة الانتهاء من متطلبات الاستثمار والتنمية.

مساندة الاستثمار وتطوير البنية الأساسية والصناعية لصعيد مصر

- توصيل الغاز الطبيعي حتى أسوان بحلول عام ٢٠١٠.
- استكمال مشروعات مد البنية الأساسية ممثلة في شبكة الطرق الطولية والعرضية بمحافظات الصعيد، وتدعيم خطوط النقل بين المناطق الصناعية والموانئ والأسواق المحلية.
- إسهام شركة الصعيد للاستثمار فى إنشاء عدد من الشركات فى الأنشطة المتصلة بمقومات واحتياجات محافظات الصعيد، بما لا يتجاوز ٢٠٪ من رأس مال الشركة التى يتم إنشائها.
- المضى قدما فى تنفيذ برنامج تحفيز الاستثمار في الصعيد والذي يتضمن منحة الاستثمار والتوظيف، بهدف زيادة فرص التشغيل والاستثمار، بحيث تكون الحوافز مرتبطة بحجم العمالة ولا يقل استثماراتها عن ١٥ مليون جنيه، بحد أقصى ٢٥٪ من إجمالى استثمارات المشروع، ويكون الدعم عن طريق سداد مصروفات المصنع من كهرباء ووقود ومياه وضريبة مبيعات، وتأمينات اجتماعية.
- الاستمرار في منح أراض بالمجان فى محافظات الصعيد، تطبيقاً للقرارات المنظمة لذلك، لإقامة المشروعات والمناطق الاستثمارية.

إدارة الأصول والاستثمارات المملوكة للدولة

- الاستمرار فى برنامج إدارة الأصول والاستثمارات المملوكة للدولة، مع تطوير إجراءات وأدوات البرنامج خاصة فيما يتعلق بتوسيع قاعدة الملكية وزيادة مشاركة المواطنين فى تملك الشركات.
- تنفيذ مشروعات البنية الأساسية التى يتم تمويلها من عائد برنامج إدارة الأصول وفقا للجداول الزمنية المحددة (طريق الصعيد البحر الحمر، تطهير مصرف أسوان، وتطهير مصرف كتشنر بكفر الشيخ).
- تمويل مشروعات جديدة يتم تحديدها والإعلان عنها بجزء من حصيلة برنامج إدارة الأصول، ترتقى بالبنية الأساسية والأنشطة الاقتصادية، لا سيما فى المناطق الأكثر احتياجا، وخاصةً في مجالات صناعة السكر والأسمدة والأسمنت والصناعات المعدنية، بالإضافة إلي الفنادق السياحية، وذلك خلال عامين.
- استمرار عملية تطوير الهياكل المالية لشركات قطاع الأعمال العام، وسداد كامل المديونية المتعثرة لهذه الشركات للجهاز المصرفى قبل نهاية عام ٢٠٠٨، بما ينعكس إيجابيا على ربحيتها.

تطوير القطاع المالي وتيسير الحصول على التمويل من أجل النمو والتشغيل

- الاستمرار فى برامج إعادة هيكلة وتطوير البنوك العامة، فى إطار برنامج إصلاح الجهاز المصرفى المقرر الانتهاء منه فى نهاية عام ٢٠٠٨، والمضى فى عملية طرح بنك القاهرة لمساهمة القطاع الخاص، مع الحرص على تخصيص نسبة من أسهم البنك لمشاركة المواطنين من خلال طرح عام، وذلك لتوفير موارد مالية تستهدف تمويل مشروعات الخدمات الاجتماعية والمرافق، والانتهاء من سداد مديونية شركات قطاع الأعمال العام.
- تخصيص مبلغ ١٠٠ مليون جنيه للحساب الخاص بصندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقاري خلال العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٧ تستهدف دعم ١٢ ألف وحدة سكنية، بواقع ١٥٪ من قيمتها، يتم توفيرها من حصيلة الرسم المفروض على صادرات الأسمنت والحديد.
- التوسع في افتتاح مكاتب لصندوق دعم نشاط التمويل العقاري لخدمة المواطنين بالمحافظات.
- إنشاء أسواق متخصصة فى سوق المال المصرى، تشمل إنشاء بورصة العقود، وتشجيع الشركات المتوسطة والصغيرة على التسجيل في بورصة النيل.
- اصدار القواعد اللازمة لتطوير سوق السندات لتوفير التمويل طويل الأجل للمشروعات الاقتصادية.
- إنشاء كيان موحد للإشراف والرقابة على القطاع المالي في مصر، يبدأ بتوحيد الرقابة على الخدمات المالية غير المصرفية في هيئة موحدة.
- استكمال اجراءات دمج شركات التأمين المملوكة للدولة ودفع نشاطها للمنافسة على المستوى الاقليمي.

ثانياً: الفلاح والتنمية الزراعية

إدراكاً من الحزب وحكومته للأهمية التي يتمتع بها الفلاح في المجتمع المصري، وتأكيداً على أهمية دعم جهود التنمية الزراعية فى الاطار العام للجهود المبذولة لدفع عجلة التنمية الوطنية، يطرح الحزب وحكومته عدداً من السياسات التى من شأنها الارتقاء بأحوال الفلاح، ودعم قدراته وفاعليته فى عملية التنمية.

ويستعرض الحزب التطورات والإنجازات التي تحققت لتحسين أحوال الفلاح، من خلال ما اتخذ من خطوات في القطاع الزراعي، ورصد ما ترتب على تلك التطورات من زيادة الاستثمارات فى هذا القطاع وزيادة إنتاجية عدد من المحاصيل والتوسع في الرقعة الزراعية، فضلا عن تحقيق الزراعة المصرية لموقع ريادي في عوائد إنتاج عدد آخر من المحاصيل. وهي الأمور التي كان لها مردود إيجابى على الفلاح المصرى وجموع المواطنين.

واستمراراً لهذه الجهود، يطرح الحزب رؤيته المستقبلية لتحقيق مزيد من التحسن في مستوى دخل الفلاح وأحواله المعيشية وقدرته الانتاجية. وترتكز تلك الرؤية على إرساء دعائم تنافسية الفلاح محلياً وخارجياً من خلال استراتيجية واضحة المعالم تتضمن: التعاونيات الزراعية، وبنك التنمية والائتمان الزراعي، ومؤسسات الإرشاد الزراعي، ومنظومة التسويق وخدمات ما بعد الحصاد، إضافة إلى برامج الاستصلاح والاستزراع، وسياسات تنمية الموارد المائية وتطوير نظم الري.

ويرى الحزب أن الرؤية الحديثة للأمن الغذائى لابد أن تستند إلى استراتيجية طويلة المدى، تتضافر فيها عناصر التكلفة والجودة على النحو الذى يؤدى إلى التركيز على انتاج السلع والمحاصيل القادرة على المنافسة المحلية والخارجية، بما يضمن تمكين المجتمع من تلبية كافة احتياجاته من السلع والمحاصيل المختلفة بالسعر والجودة المطلوبين.

كما تركز إستراتيجية العمل فى المرحلة القادمة، على فتح آفاق أوسع للصادرات الزراعية المصرية على النحو الذي يجعل منها نافذة حقيقية للفلاح على العالم، وبخاصة المحاصيل التي تتمتع فيها مصر بميزة تنافسية عالية والتي يري الحزب وحكومته إمكانية الإعتماد عليها لدفع القدرة التنافسية للزراعة المصرية في الأسواق الخارجية.

ويؤكد الحزب على ضرورة المضي قدماً في اتخاذ الإجراءات التي من شأنها توسيع آفاق الصادرات الزراعية المصرية، والتى من بينها ما يتعلق بزيادة القدرة التنافسية للصادرات الزراعية في أسواق الاتحاد الأوروبي باعتباره الشريك التجاري الرئيسي لمصر، ومنها أيضا ما يتعلق بتوسيع استيعاب الأسواق الأخرى للصادرات الزراعية المصرية.

كما يعرض الحزب للملامح الأساسية لمنظومة إنتاج وتسويق القطن المصرى التي يستهدف الحزب العمل على إرسائها ووضع نظام مرن وتنافسي لتسويق القطن، والعمل على تحقيق أقصى عائد ممكن للفلاح المصرى.

انطلاقا من ادراك الحزب وحكومته للمكانة الهامة لقطاع الزراعة وللفلاح المصرى، يتقدم الحـــزب بحزمة من السياسات التى تسعى لتحسين احوال الفلاح المصرى وإحداث نقلة نوعية فى التنمية الزراعية، من أهمها ما يلى:

إصلاح وتطوير دور التعاونيات الزراعية

■ إدخال تعديل تشريعي على القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ على نحو يسمح للتعاونيات الزراعية بالإضطلاع بدور أكثر فاعلية في حياة الفلاح المصري، من خلال:
- إعادة النظر فى هيكل البنيان التعاونى الزراعى.
- فك الإرتباط والتشابك بين الحكومة والحركة التعاونية الزراعية لتمكينها من ادارة شئونها ذاتيا.
- إعادة النظر فى تشكيل مجلس إدارة الجمعية الزراعية ليصبح بالانتخاب الحر.
- تنمية الموارد المالية للتعاونيات الزراعية.

إعادة هيكلة بنك التنمية والائتمان الزراعى

■ إعادة هيكلة بنك التنمية والائتمان الزراعى بحيث يستمر كبنك متخصص فى الإقراض الزراعى والأنشطة المرتبطة به على أساس من الكفاءة والفاعلية، وإنشاء إدارة مستقلة بالبنك للتعامل مع كافة المخاطر المالية والتشغيلية التى تواجه البنك.
■ فصل عمليات توزيع الخدمات الزراعية بعيداً عن الدور الائتمانى للبنك من خلال إنشاء شركة للتوزيع تدار بشكل مستقل.
■ إلتزام الحكومة خلال فترة انتقالية بضخ تمويل لمساندة البنك ودعم مركزه المالى.
■ تبنى آليات حديثة للمساندة المالية يكون من شأنها مساعدة الفلاحين فى حالة تخلف بعضهم عن سداد القروض.

تطوير منظومة الإرشاد الزراعى

■ العمل على خلق أنماط حديثة من الخدمة الإرشادية المتخصصة مثل الإرشاد المتعلق بالإستخدام الآمن للمبيدات والإرشـاد التسويقي.
■ تفعيل آفاق اللامركزية في تقديم الخدمات الإرشادية، مع إرساء مبادرات شراكة واضحة بين الأجهزة والكيانات المتصـلة بالفلاح بشكل مباشر مثل التعاونيات الزراعية والجمعيات الأهلية والقطاع الخاص ومراكز البحوث.

التوسع فى برامج الاستصلاح والإستزراع

■ تحويل هيئة مشروعات التعمير والتنمية الزراعية إلى شركة قابضة لها فروع بالمحافظات الزراعية.
■ استكمال تنفيذ أعمال البنية الأساسية لمشروعات الاستصلاح المختلفة، وإدراج الاعتمادات المالية اللازمة لذلك فى موازنة هيئة مشروعات التعمير والتنمية الزراعية.
■ التشارك مع القطاع الخاص فى إنشاء وحدة للميكنة الزراعية لخدمة أراضي الاستصلاح.
■ وضع أسس التصرف فى أراضى الاستصلاح، مع دراسة مدى إمكانية تطبيق التصرف فى أراضى وضع اليد وفقا لنظام التسعير المباشر.

تنمية الموارد المائية وتطوير أنظمة الرى

■ تبنى سياسات مرنة للإنفاق الحكومي في قطاع الزراعة والموارد المائية والدعم الموجه للفلاح، على نحو يتيح تفـعيل خيارات الفلاح فى تحديد أولويات ذلك الدعم، مثل:
– استكمال تنفيذ مشروع تطوير الرى الحقلى فى مساحة ٥٠٠ ألف فدان فى خمس محافظات هى: البحيـرة والغربية وكفـر الشيخ والمنيا وقنا.
– التوسع فى عمليات تسوية الأراضى بالليزر والتى تسهم فى توفير ٢٠٪ من الإحتياجات المائية للفدان.
– التوسع فى تطوير أنظمة الرى فى أراضى الحدائق، من خلال التحول إلى أنظمة الرى بالرش والتنقيط فى الأراضى الجديدة ذات الطبيعة الرملية والخفيفة.
■ الإشراف على تنفيذ ١٠٠ ألف رابطة جديدة من روابط ومنظمات مستخدمى المياه.
■ التوجه نحو انشاء إدارة متخصصة لتنفيذ مشروعات الرى لرفع مستوى جودة تنفيذ تلك المشروعات.

الصادرات الزراعية نافذة حقيقية للفلاح المصرى على العالم

■ فتح آفاق أوسع للصادرات المصرية في أسواق الإتحاد الأوربي باعتباره الشريك التجاري الرئيسي لمصر.
■ وضع الآليات التي تكفل نفاذ الصادرات من كافة السلع التي تتميز مصر فيها بميزة تنافسية للأسواق الأمريكية.

التسويق وخدمات ما بعد الحصاد

■ صياغة منظومة متكاملة لإنتاج وتسويق القطن المصري.
■ تشجيع أنظمة الزراعة التعاقدية واتخاذ الإجراءات التنظيمية والمؤسسية للتوسع في تلك الأنظمة، مع الحفاظ على حقوق أطراف التعاقد.

الثروة السمكية

■ تعـديل القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٣ بشأن صيد الأسـماك والأحياء البحرية، وتنظيم المزارع السمكية بهدف تطوير هذا القطاع وزيادة الصادرات.
■ إعادة هيكلة الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية وتفعيل دورها كهيئة متخصصة فى الإرشاد السمكي والرقابة وليست كهيئة للإنتاج، فضلاً عن تطوير وتنظيم الصيد في البحيرات المصرية، وعلى الأخص في بحيرة ناصر.

الخدمات والعدالة الاجتماعية

أولاً: العدالة الاجتماعية ومساندة الأسر الفقيرة

يولى الحزب وحكومته اهتماماً خاصاً بمراعاة البعد الاجتماعي لعملية الإصلاح الاقتصادي. وجاءت سياسات الحزب وحكومته لتعبر عن ذلك من خلال مجموعة من الإجراءات تضمن انعكاس عملية الإصلاح إيجابيا على مستوى معيشة المواطن، وتوصيل مردودها للقطاعات العريضة من الشعب.

كما جاء البرنامج الانتخابي والحزبي ليؤكد ذلك من خلال ما تضمنه من إلتزامات عديده في إطار برامج اجتماعية طموحة، بدأت ثمار تنفيذها تنعكس على أرض الواقع، وتشمل إصلاحات تهدف إلى تطوير العملية التعليمية وتحقيق الأمان للقائمين عليها، ورفع مستوى الرعاية الصحية. كما تتضمن أيضاً عدة مبادرات لتطوير العشوائيات، والاهتمام بمخصصات الدعم، وبرامج الضمان الاجتماعي وغيرها من نواحي الإنفاق العام مما له أثر إيجابي على تحسين مستوى المعيشة.

ويؤكد الحزب وحكومته على أن المرحلة القادمة ستشهد ترسيخاً للتوجه الاجتماعي من خلال طرح رؤية شاملة لسياسة اجتماعية متكاملة، ترفع سقف الطموحات للتنمية الاجتماعية، وتعتمد على ثمار النمو الاقتصادي لتحقيق أهداف مجتمعية محددة في إطار مجموعة من الالتزامات المحددة ببرامج وتوقيتات زمنية واضحة.
ويتبنى الحزب، عشر ركائز لتحقيق الانطلاقة الاجتـماعية المـرجوة، تنطلق من تحديد مفهوم واضح للفقر يعتمد على مجموعة من الخصائص الدقيقة المناسبة لمجتمعنا المصري. كما تشمل تدعيم اللامركزية في تقديم الخدمات العامة، لرفع كفاءة تحديد أولوياتها وتوزيعها، وحفز قدرة المجتمع المدني على مراقبة تنفيذها للحد من إمكانية إهدار الموارد العامة المخصصة. كما يتضمن توجه الحزب إرساء مبدأ التمكين، من خلال التأكيد على الاستثمار في العنصر البشرى، وتحقيق المساواة ورفع المعاناة عن المرأة، وتمكين الأسر الأولى بالرعاية.

هذا بالإضافة إلى تأكيد الحزب وحكومته على ضرورة تطوير منظومة التأمينات والمعاشات، وتحديث نظام التأمين الاجتماعي بصورة تسمح بتحقيق درجة أعلى من التغطية التأمينية، وتضمن مستوى أفضل من الاستمرارية والكفاءة في الأداء.

وتتضمن رؤية الحزب توفير نظم معاشات متعددة تلاءم مختلف مستويات الدخول، وتوفير معاش لمن لا معاش له، ومراعاة توفـير معاش مناسب عند التقاعد، والحفاظ على ملاءة مالية جيدة للصناديق من خلال تحقيق التوازن المالي بين الاشتراكات والأعباء.

تتضمن رؤية الحزب كذلك تطوير أدوات المساندة الاجتماعية الحالية، بما يحقق كفاءة أكبر في الاستفادة من الموارد المخصصة لها، وتحقيق عدالة أكبر للفئات الأكثر احتياجاً، وضمان عدالة السياسات العامة تجاه المرأة وإدماجها في عملية التنمية بشكل عام حتى تستفيد بالكامل من عوائدها. هذا بالإضافة إلي تطوير نظام معلومات دقيق وشامل لإرشاد السياسات الاجتماعية، من خلال إجراءات عديدة، تتضمن الاتفاق على مرجعية واحدة لتوصيف الفقر وتوزيع الخدمات العامة يتم استخدامها لتحديد أولويات الإنفاق الاجتماعى.

يؤكد الحزب على التزامه بالبعد الاجتماعي للتنمية وإدراج مبدأ العدالة الاجتماعية في كافة سياساته وبرامج حكومته. ويؤكد على أن مشاركة المناطق الأكثر احتياجاً والفئات الاجتماعية الأولى بالرعاية والمرأة في الاستفادة من جهود التنمية وعوائدها ياتي على رأس هذه السياسات والبرامج. وفى هذا السياق يلتزم الحزب وحكومته بعدد من الإجراءات على المديين القصير والمتوسط من أهمها:

- إصدار بطاقة الأسرة للأسر الأولى بالرعاية فى عدد من المحافظات خلال العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨، وتشمل المرحلة الأولى محافظات المنوفية، الشرقية، سوهاج، الأقصر.
- تحقيق المستهدف فى البرنامج الرئاسى والحزبى بمضاعفة عدد الأسر المستفيدة من الضمان الاجتماعى بنهاية عام ٢٠٠٧.
- زيادة الموارد المالية الموجهة لدعم رغيف الخبز بحوالى ٧ مليار جنيه، عملاً على تحسين جودة الرغيف المدعم.
- بدء تشغيل عدد ١٧٠٠ مخبز إضافى للرغيف المدعم.
- زيادة عدد الأسر المستفيدة من مشروع الأسر المنتجة من مليون أسرة إلى ٢ مليون أسرة خلال خمس سنوات.
- زيادة التمويل المتاح من خلال نظم الإقراض الصغير والمتناهي الصغر بتوفير ١٠٠ مليون جنيه من خلال بنك ناصر الاجتمـاعي و١٥٠ مليون جنيه من خلال برامج دعم الأسر المنتجة وبرامج الصندوق الاجتماعي للتنمية خلال العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨.
- تسليم ٤٠٠٠ وحدة سكنية بمساحة ٣٦ م٢ للحالات الأكثر احتياجاً في إطار برنامج النصف مليون وحدة سكـنية بنهاية سبتمبر ٢٠٠٩، و٣٤ ألف وحدة بنهاية سبتمبر ٢٠١٠، وتسليم باقى الوحدات وعددها ٣٢ الف وحدة سكنية فى عام ٢٠١١.
- الإنتهاء من برنامج الخطة العاجلة لتوفير مياه الشرب للمناطق المحرومة والخاضعة لنظام المناوبة فى يونيـو ٢٠٠٨، بتكلفة ١,٥ مليار جنيه وطاقة إضافية ١,٩ مليون متر٣/ يوم، يستفيد منها ١٤٧٦ عزبة وتابع، بالإضافة إلى حوالى ٢٦٠٠ قرية وعزبة تخدم بنظام المناوبة.

■ الانتهاء من مشروعات الصرف الصحى فى ١٨ قرية من القرى المحددة فى المشروع القومى للصرف الصحى للقرى بنهاية عام ٢٠٠٧، والانتهاء من مشروعات لخدمة ١٠٦ قرية بنهاية عام ٢٠٠٨، والانتهاء من باقى المرحلة الأولى من المشروع (٣١٦ قرية و١٠٠ تابع) بنهاية ٢٠٠٩ بتكلفة ٣,٥ مليار جنيه.

■ استكمال توصيل التيار الكهربائي إلى المناطق العشوائية قبل نهاية هذا العام، وتوصيل الكهرباء للمباني المخالفة وفقاً للضوابط الموضوعة اعتباراً من يناير ٢٠٠٦، والانتهاء من ذلك قبل منتصف العام القادم.

■ توفير معاش لكل مواطن تخطى الـ٦٥ عاماً يبدأ من ١٠٠ جنيه بمجرد إقرار قانون التأمينات الجديد الذي يتبناه الحزب وحكومته.

■ التوسع في تنفيذ نظام القوافل العلاجية لمختلف المحافظات، بتنفيذ ١٠٨٠ قافلة حتى نهاية يونيو ٢٠٠٨، بواقع ٩٠ قافلة شهرياً، تخدم نحو ٤ مليون مواطن، وصرف الدواء المجاني وقرارات العلاج على نفقة الدولة في نفس موقع القافلة.

■ الانتهاء من إنشاء وتجهيز ٧٤٩ وحدة صحية ريفية فى ١٦ محافظة قبل نهاية يونيو ٢٠٠٨ بتكلفة اجمالية تبلغ نحو ٨٠٠ مليون جنيه.

■ الانتهاء من تطوير ٤٠٪ من أقسام الطوارئ بالمستشفيات العامة قبل نهاية ٢٠٠٧/٢٠٠٨، بإجمالى ٦١ قسم طوارئ بتكلفة تطوير إنشائى تبلغ نحو ٧٥ مليون جنيه وتجهيزها بتكلفة إجمالية نحو ٦٣ مليون جنيه.

■ تطوير خدمة الإسعاف والارتقاء بجودته، بدءاً من التطوير الإنشائى لعدد ١٠٠ نقطة إسعاف، وإنشاء ٤٠ وحدة إسعاف جديدة، بإجمالى تكلفة قدرها ٦٤ مليون جنيه. فضلاً عن شراء ٩٠٠ سيارة إسعاف بتكلفة قدرها ٣٩٠ مليون جنيه.

ثانياً: الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية

يعمل الحزب وحكومته على الارتقاء بالاسكان والمرافق من خلال منظومة متكاملة تبدأ بإعداد مخطط استراتيجي للتنمية العمرانية، ويتبعها عملية التشييد والإمداد بالمرافق، وتنتهي بعملية بناء الوحدات السكنية، وذلك تأكيداً لالتزام الحزب وحكومته بتنفيذ ما ورد في البرنامج الانتخابي الرئاسي والحزبي.

ففى مجال التخطيط والتنمية العمرانية، يتابع الحزب حكومته فى تنفيذها للبرنامج الرئاسى والحزبى فيما يتعلق بوضع مخططات إستراتيجية عامة تستوعب التوسعات العمرانية وتحد من مشكلة النمو العشوائي وتداعياتها . كما يعرض الحزب لتوجهاته المستقبلية في هذا الصدد، والتى تلتزم حكومته بتحقيقها خلال العام القادم وما يليه، والتى تشهد الانتهاء من إعداد المخططات الاستراتيجية لكافة القرى المصرية وكذلك قرب الانتهاء من مخططاتها التفصيلية، والبدء فى إعداد المخططات الاستراتيجية للمدن وعواصم المحافظات، إضافة إلى التوسع فى قرى الظهير الصحراوى.

كما يتناول الحزب وحكومته أهم التطورات المتعلقة بالمشروع القومي للإسكان الاجتماعي، وآليات تخصيص الأراضي للاستخدامات المختلفة في المدن الجديدة، وفق تخطيط عمرانى مدروس، لمواجهة الطلب المتزايد على العمران فى الريف والحضر من ناحية، والحد من الآثار السلبية للنمو العمرانى غير المخطط من ناحية أخرى. ويتابع الحزب تنفيذ الحكومة لالتزاماتها فى برنامج النصف مليون وحدة سكنية، وتوفير المسكن للمواطنين الأولى بالرعاية.

كما يؤكد الحزب والحكومة على أهمية قضية مياه الشرب والصرف الصحي باعتبارها أحد المحددات الرئيسية لجودة الحياة، ويلتزم بضمان مدها إلى كل المناطق المحرومة فى توقيتات واضحة ومعلنة، ومواجهة تحدى التمويل من خلال رصد أموال إضافية فى موازنة الدولة لهذا الغرض..

يسعي الحزب إلي تنفيذ التزامات البرنامج الرئاسي والحزبي من خلال تفعيل الإطار الشامل لمنظومة الإسكان بكافة أبعادها والتي تشمل: برنامج المياه والصرف الصحي، وبرنامج النصف مليون مسكن للشباب، وبرنامج إنشاء ٤٠٠ قرية جديدة بالصحراء، وبرنامج إعادة تخطيط ٤٠٠٠ قرية إضافة إلي المدن وعواصم المحافظات، وذلك من خلال التزام حكومة الحزب بحزمة من البرامج والإجراءات، والتي من بينها:

- الانتهاء من ٦٤ مشروع بقطاع مياه الشرب، بطاقة إضافية للمياه ١.٩ مليون متر٣ / يوم بنهاية يونيو٢٠٠٨.
- الإنتهاء من ٦٨ مشروع للصرف الصحى، بطاقة استيعابية مليون متر٣/يوم بنهاية يونيو٢٠٠٨.
- الإنتهاء من برنامج الخطة العاجلة لتوفير مياه الشرب للمناطق المحرومة والخاضعة لنظام المناوبة فى يونيو٢٠٠٨، بتكلفة ١,٥ مليار جنيه وطاقة إضافية ١,٩ مليون متر٣/ يوم، يستفيد منها ١٤٧٦ عزبة وتابع، بالإضافة إلى حوالى ٢٦٠٠ قرية وعزبة تخدم بنظام المناوبة.
- الانتهاء من مشروعات الصرف الصحي فى ١٨ قرية من القرى المحددة فى المشروع القومي للصرف الصحي للقرى بنهاية عام ٢٠٠٧، والانتهاء من مشروعات لخدمة ١٠٦ قرية بنهاية عام ٢٠٠٨، والانتهاء من باقى المرحلة الأولى من المشروع (٣١٦ قرية و١٠٠ تابع) بنهاية ٢٠٠٩ بتكلفة ٣,٥ مليار جنيه.
- تسليم حوالي ١٤,٥ ألف قطعة أرض فى برنامج إبنى بيتك بنهاية يونيو ٢٠٠٨ (١٥٪ من الإجمالى) و٣٠ ألف قطعة أرض بنهاية عام ٢٠٠٨ (٣٢٪ من الإجمالى)، والإنتهاء من تسليم العدد المتبقى من أراضى البرنامج بنهاية عام ٢٠٠٩.
- تسليم ٤٠٠٠ وحدة سكنية بمساحة ٣٦ م٢ للحالات الأكثر احتياجاً في إطار برنامج النصف مليون وحدة سكنية بنهاية سبتمبر ٢٠٠٩، و٣٤ ألف وحدة بنهاية سبتمبر ٢٠١٠، وتسليم باقى الوحدات وعددها ٣٢ الف وحدة سكنية فى عام ٢٠١١.
- الإنتهاء من إنشاء ٢٥ قرية من قرى الظهير الصحراوى بنهاية شهر سبتمبر ٢٠٠٨.
- الإنتهاء من التخطيط الاستراتيجي للأحوزة لباقي قري الجمهورية بنهاية يونيو ٢٠٠٨.
- الانتهاء من إعداد المخططات الاستراتيجية لعدد ٥٣ مدينة من عواصم المحافظات والمدن الكبرى فى عام ٢٠٠٨.
- الانتهاء من المخططات التفصيلية لـ٤٠٠٠ قرية بنهاية عام ٢٠٠٨، واستكمال كل القري في يونيو ٢٠٠٩.

ثالثاً: التعليم والتنمية الإنسانية

إيماناً من الحزب وحكومته بأهمية العملية التعليمية باعتبارها أحد المكونات الأساسية لتحقيق التنمية بمفهومها الشامل بصفة عامة، والتنمية الإنسانية بصفة خاصة، وبناء الشخصية وتكوين المهارات الفردية، تبنى الحزب وحكومته سياسات وإجراءات خاصة بالإنتقال إلى مجتمع المعرفة، والتحول بالمنظومة التعليمية من الإتاحة إلى الجودة. كما تضمن هذا التوجه إنشاء هيئة ضمان الجودة والاعتماد فى التعليم، ثم صدور الكادر الخاص بالمعلمين، وإنشاء أكاديمية المعلم التى تؤهله لمزاولة المهنة.

ويأتى توجه الحزب هذا العام لإستكمال منظومته المتكاملة لتطوير التعليم فى ثلاثة مجالات رئيسية:

المجال الأول، إيلاء المزيد من الاهتمام بالمعلم باعتباره أساس عملية التطوير، والثروة الحقيقية نحو مستقبل أفضل للعملية التعليمية، بجانب المدرسة التى تعد الوحدة الأساسية للتعليم. ويسعى الحزب فى هذا المجال للاهتمام بعملية التأهيل والتدريب للقائمين على العملية التعليمية، ويؤكد على دور كليات التربية بصفتها المسئولة عن تخريج المعلمين وإعدادهم وتدريبهم.

وفى المجال الثانى، يولى الحزب اهتماماً خاصاً بالتعليم الفنى والتدريب المهنى وأثارهما على تنمية مهارات الفرد ودورهما فى عملية التنمية. ويستهدف الحزب تخريج فني يمتلك مهارة عالية متوافقة مع المعايير العالمية، وفتح فرص أكبر أمام الشباب المصري بإعداده لشغل الوظائف التي يحتاجها، مما يخفف من البطالة، ويحقق مكسباً اقتصادياً وإنسانياً للمواطنين. ويطرح الحزب سياسات خاصة بتكامل مستويات الجدارة المهنية لكل مهنة وربط ذلك بالتدريب والتعليم الفني والمهني.

أما المجال الثالث، فيتمثل فى إبراز دور نظم التعليم غير التقليدية، ومنها التعليم المفتوح لمن لم يحالفه الحظ فى الإنضمام إلى المراحل التعليمية، والتعليم عن بعد، استفادةً من التكنولوجيا والثورة المعلوماتية، باعتبارها نظم مكملة للتعليم لدفع وتشجيع أفراد المجتمع للتعليم المستمر والاستزادة من المعرفة بدون التقيد بشروط السن والمكان وأوقات الدراسة. ويأتي هذا ضمن ما يؤمن به الحزب من مفاهيم التعليم الجديدة المرتكزة على مبادئ الإتاحة والمرونة، ودور أكثر فاعلية للمتعلم، وتحقيق الاعتماد الأكاديمي للتأكد من التطوير المستمر وضمان الجودة للمؤسسات التعليمية التي تقدم هذه الأنظمة الجديدة من التعليم.

انطلاقاً من الإيمان بأن تطوير التعلـــيم يمثل ركيزة هامة للتنمية الانسانية وتكوين شخصية الفرد وتزويده بالمهارات الأساسية، تتوجه سياسات الحزب وحكومته إلى ترجمة ذلك فى التزامات محددة على النحو التالى:

المعلم أساس التطوير

- تطوير نظم القبول، ووضع اختبارات قبول موضوعية لاختيار الطلاب فى كليات التربية.
- تطبيق نظام الساعات المعتمدة في كليات التربية، والكليات المشاركة في إعداد المعلم.
- تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس الأكاديميين والتربويين بالكليات المختلفة.
- إعطاء خريجي كليات التربية، التي تحصل على الاعتماد في إطار التطوير، أولوية في التعيين في المدارس.
- استكمال إنشاء الأكاديمية المهنية للمعلمين خلال عام ٢٠٠٨ لتطبيق تعديل قانون التعليم الخاص بكادر المعلمين الذى تم إقراره هذا العام.
- إيجاد توازن مع متطلبات سوق العمل في الداخل والخارج، وبين أعداد المقبولين في كليات التربية.

التعليم الفني والتدريب المهني

- تطبيق نظم توكيد الجودة والاعتماد لكل المؤسسات المسئولة تعليمياً وتدريبياً، ولكل البرامج الخاصة بالتعليم الفني والتدريب المهني من خلال جهة مستقلة عن مقدم الخدمة.
- التوجه المستقبلى نحو إيجاد كيان/هيئة مسئولة عن التعليم الفني، تتولى وضع ومتابعة تنفيذ نظم التعليم الفني والتدريب المهني، بما يوائم مخرجات التعليم الفني والتدريب لاحتياجات سوق العمل.
- التوسع في إرسال بعثات دراسية للمعلمين والمدربين في التعليم الفني والتدريب المهني.
- توحيد مسميات المهن علي المستوي القومي، وتوصيفها وتحديد مستويات الجدارة المهنية لكل منها حسب المواصفات العالمية.
- تشجيع القطاع الخاص لإقامة مؤسسات للتعليم الفني والتدريب المهني.
- تنظيم حملة توعية للعمل على تغيير نظرة المجتمع للتعليم الفنى.

التعليم غير التقليدي

- تبسيط شروط القبول بمؤسسات التعليم المفتوح، وإتاحتها للطلاب بعد المرحلة المدرسية مباشرة.
- خضوع نظم التعليم غير التقليدي للهيئة القومية للاعتماد وضمان جودة التعليم.
- إنشاء مراكز للتميز العلمي لإعداد البرامج الأكاديمية والجامعية للتعليم غير التقليدي ذات مواصفات عالمية.
- تشجيع إنشاء جامعات افتراضية وبرامج للتعليم عن بعد وفقاً لقواعد الجودة الشاملة التى تؤهلها للاعتماد.

رابعاً: الرعاية الصحية والسكان

إيماناً من الحزب وحكومته بحق المواطن في الحصول على الخدمات الصحية بجودة عالية بغض النظر عن قدرته المالية باعتبارها أحد الدعائم الرئيسية للمجتمع، وضع الحزب وحكومته الرعاية الصحية والقضية السكانية كأولوية متقدمة فى نظرتهما للتنمية فى مصر. وقد أولى الحزب وحكومته أهمية خاصة لتحديد السياسات التى يمكن إتخاذها على المدى القصير والمتوسط، لضمان حصول كافة المواطنين على الرعاية الصحية الجيدة.

وفى هذا الصدد، يعطى الحزب وحكومته أولوية متقدمة لتنفيذ ما جاء بالبرنامج الانتخابي الرئاسي بشأن بدء تطبيق نظام التأمين الصحى الاجتماعى الجديد بحلول عام ٢٠١١. ويؤمن الحزب فى سياساته بضرورة الاهتمام بنظام العلاج على نفقة الدولة إلى أن تكتمل منظومة التأمين الصحي الاجتماعى الجديد. كما يولى اهتماماً خاصاً لتطوير المستشفيات والوحدات المملوكة للدولة وتحسين مستوى الخدمة بها، وكذلك تطوير المستشفيات الجامعية، وخدمات الإسعاف والطوارئ.

ومن جانب آخر، ينظر الحزب الوطنى الديمقراطى إلى الثروة البشرية باعتبارها المحرك الأساسى لجهود التنمية. ويرى أن الرؤية المتكاملة للسكان يجب أن تأخذ فى اعتبارها الأبعاد الثلاث: النمو السكانى المرتفع، والتوزيع الجغرافى غير المتوازن، والخصائص السكانية التى تقل بكثير عن المستويات المطلوبة للمنافسة العالمية.

من هنا يعرض الحزب فى سياساته بالتحليل الوضع السكانى الراهن فى مصر للوقوف على التحديات وانعكاساتها على التنمية، وصولاً إلى سياسات واضحة تحد من سلبيات هذه القضية من خلال تحفيز المجتمع بكافة مؤسساته وشرائحه لمواجهة هذه المشكلة، باعتبارها قضية قومية ذات صلة تفاعلية بكافة جوانب العملية التنموية، بهدف التحرك نحو تحقيق الهدف القومى للسيطرة على معدلات النمو السكانى.

استمراراً لالتزام الحزب وحكومته بالارتقاء بخدمات الرعاية الصحية، والارتقاء بالخصائص السكانية علي نحو يحقق التوازن بين عوائد النمو والزيادة السكانية، يتبنى الحزب وحكومته عدداً من السياسات والبرامج، من أهمها ما يلى:

الرعاية الصحية

- إستكمال تطوير الأطر القانونية الحاكمة لنظام التأمين الصحى الاجتماعى الذى تم الانتهاء من إعداد مسودته الأولية لطرحه على مجلسى الشعب والشورى.
- الانتهاء من مشروع قانون التنمية المهنية المستدامة ومشروع قانون الصحة النفسية.
- إستكمال وحدات الرعاية الأساسية ونشر صندوق صحة الأسرة ومد خدماته لتشمل كافة أنحاء الجمهورية، واستكمال برنامج طبيب الأسرة، وإعداد الكوادر اللازمة بحلول عام ٢٠١٠.
- إرساء قواعد شفافة للتشارك بين القطاعين العام والخاص فى مشاريع الرعاية الصحية، وذلك فى إدارة وتنظيم تقديم الخدمات الصحية.
- تحسين خدمات الإسعاف والطوارئ من خلال استكمال خطة زيادة وسائل النقل الإسعافية، والارتقاء بمستوى المسعفين وأطباء الرعاية العاجلة.
- تطوير وتحديث أقسام الإستقبال والطوارئ فى المستشفيات القائمة للوصول بمستوى الأداء بها إلى القياسات العالمية المعتمدة.
- الإهتمام بالعلاج على نفقة الدولة فى هذه الفترة الانتقالية وتطوير آلياته إلى أن تكتمل عناصر منظومة التأمين الصحى.
- العمل على إنشاء قسم طب الطوارئ والإصابات بكليات الطب لخلق جيل مؤهل من أطباء الرعاية العاجلة قادر على مجابهة هذا المجال من التخصص.
- العمل على إنشاء وتطوير أقسام الحروق بالمستشفيات العامة والمركزية وإمدادها بتجهيزات طبية ملائمة لمتطلباتها.

السكـــــان

- تخفيض الطلب على الإنجاب بالعمل على التوعية بفوائد تبنى مفهوم الأسرة الصغيرة، والمباعدة بين الأطفال، مع مراعاة الخصوصية الثقافية والفروق الجغرافية.
- الإرتقاء بخدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية للحد من نسبة الاحتياجات غير الملباة من وسائل تنظيم الأسرة، وحالات التوقف عن استخدام هذه الوسائل، وزيادة نسبة تغطية المناطق المحرومة.
- التصدى المبكر للتحديات المستقبلية مثل توفير الوسائل لتلبية الزيادة فى الطلب عليها، وتغطية خدمات تنظيم الأسرة ضمن حزمة الخدمات الأساسية.
- تعظيم دور المجتمع المدنى والجمعيات المختلفة فى مجالى تخفيض الطلب على الإنجاب، وزيادة الطلب على خدمات تنظيم الأسرة.
- تعزيز الدور اللامركزى للادارة المحلية فى تنفيذ الخطة القومية للسكان.
- استكمال البنية المؤسسية التى تم تطويرها على المستوى المركزى من خلال إعادة هيكلة أمانة المجلس القومى للسكان.
- التقييم المستمر والمستقل المبنى على القرائن والمعلومات الدقيقة لتطور تنفيذ البرنامج القومى للسكان.

خامساً: الشباب والرياضة

تحتل قضايا الشباب بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أولوية هامة فى سياسات الحزب وحكومته، وقد طرح الحزب رؤية متكاملة لتمكين الشباب فى مؤتمراته السابقة، حيث طرح الحزب سياسات تتعلق بتوسيع المشاركة السياسية للشباب وتعميق ثقافتهم السياسية، ودعم مشاركتهم الاقتصادية، كما تبنى وثيقة السياسة القومية للشباب والتى تضمنت سياسات تتعلق بدمج المكون الشبابى فى العديد من السياسات العامة وعلى رأسها التشغيل والصحة والتعليم والنشاط الاجتماعى وغيرها من السياسات.

واستكمالاً لذلك، يطرح الحزب وحكومته هذا العام مجموعة من السياسات الجديدة تستهدف تمكين الشباب فى المجالات المختلفة، من خلال الأنشطة التطوعية وجهود الخدمة العامة، فضلا عن النهوض بالرياضة المصرية باعتبارها نشاطاً شبابياً بالأساس.

ففى مجال الرياضة، يطرح الحزب رؤيته لتطوير الإطار التشريعي المنظم للأنشطة الرياضية، بما يتواكب مع التطورات المجتمعية، ويطور الحركة الرياضية ويحررها من كافة القيود التى تحد من إنطلاقها. ويتيح التشريع المقترح دوراً أكبر للاستثمار الخاص فى مجال الرياضة، ويفتح الباب لادارة المنشآت الرياضية العامة من خلال شركات متخصصة، كما يطور الموارد المالية للأندية. وينظم المشروع إنشاء صناديق لرعاية الأبطال، ومحكمة مختصة بقضايا الرياضة، كما يعالج مشاكل انعقاد الجمعيات العمومية.

وفى ذات الشأن، يتبنى الحزب وحكومته عدداً من السياسات التى تستهدف توسيع قاعدة الممارسة الرياضية، وتنمية برامج إعداد الأبطال واكتشاف الموهوبين، وتطوير الطب الرياضي.

وفى مجال الشباب، يتبنى الحزب تطوير الإطار التشريعى المنظم للأنشطة الشبابية، وإتاحة تمثيل أكبر للشباب فى إدارة جميع الهيئات الشبابية، وذلك من خلال زيادة نسبة تمثيل الشباب والفتيات فى مجالس إدارات مراكز الشباب إلى ٥٠٪ على الأقل، وزيادة سلطة الجمعية العمومية للهيئات الشبابية، وتنمية الموارد الذاتية لهذه الهيئات، وإنشاء منتديات للشباب، وإنشاء مراكز التعليم المدنى وإعداد القيادات الشبابية.

ويتبنى الحزب وحكومته عدداً من السياسات لتفعيل المشاركة الاجتماعية للشباب، من خلال التوسع فى مراكز الشباب، وزيادة عدد أندية التطوع بها، وزيادة أنشطة العمل التطوعى والترويج لثقافة التطوع، ودعم أنشطة الكشافة والجوالة، وتطوير قانون الخدمة العامة بحيث يواكب التطورات الاقتصادية والاجتماعية، ويسمح بتوسيع مجالات الخدمة العامة وانخراط الشباب بها.

إيمانا من الحزب وحكومته بأهمية دعم وتطوير الخدمات الشبابيـــة والرياضـية وتوسيع دائرة المشاركة المجتمعية للشباب، يتبنى الحزب وحكومته عدداً من السياسات الداعمة لأنشطة الرياضية وتطوير الخدمات الشبابية من خلال:

- إنشاء مجموعة من النوادى الأهلية والملاعب المفتوحة.
- تطوير الأندية الشعبية والصغيرة.
- تطوير برامج إعداد الأبطال واكتشاف الموهوبين.
- تطوير الأنشطة الرياضية بالمدارس والجامعات.
- تطوير مراكز الطب الرياضى المتخصصة.
- تشجيع العمل التطوعى من خلال تطوير قانون الخدمة العامة.
- تبنى تعديلات تشريعية فى القانون المنظم للرياضة والشباب بما يحقق:

– تشجيع الاستثمار الخاص فى الرياضة، وإمكانية إدارة المنشآت الرياضية المملوكة للدولة بواسطة هيئات متخصصة.
– تطوير موارد الأندية وتسهيل انعقاد جمعياتها العمومية.
– إنشاء محكمة رياضية.
– تنظيم الاحتراف والتأمين على اللاعبين وتقرير حوافز للتفوق الرياضى.
– حظر المنشطات وتشديد العقوبات على حالات الشغب بالملاعب.
– زيادة نسبة تمثيل الشباب والفتيات إلى ٥٠٪ على الأقل فى مجالس إدارة مراكز الشباب.
– توسيع سلطات الجمعية العمومية للهيئات الشبابية وتنمية مواردها الذاتية.
– إنشاء مراكز للتعليم للمدنى ومنتديات للشباب.

سادساً: خدمات النقل

إيماناً من الحزب وحكومته بأهمية قطاع النقل وأنشطته المختلفة باعتباره من القطاعات التي لها اتصال مباشر بالجماهير وتمثل عنصراً حاكماً فى منظومة الاستثمار والتنمية، وانطلاقاً مما تضمنته رؤية الحزب والحكومة من سياسات أكدت على ضرورة وجود رؤية واضحة وواقعية وقابلة للتنفيذ في مجال خدمات النقل بأنشطته المختلفة، يستعرض الحزب بعض الخطوات التنفيذية التى قامت بها الحكومة على مدار العام السابق فى مجال سياسات النقل.

وتتضمن رؤية الحزب والحكومة الاستمرار في تنفيذ خطة إعادة هيكلة مرفق السكة الحديد فنياً وإدارياً وتشغيلياً، لرفع مستوى هذا المرفق ودرجة الأمان به، فضلاً عن تطوير خدمة نقل الركاب والبضائع لتعمل وفق مفهوم تجاري يراعي البعد الاجتماعي.

وتتضمن سياسات الحزب وضع مخطط شامل لشبكة الطرق يشمل طرق حرة وسريعة، يحدد من خلالها مشاريع الطرق والكباري التي ستمولها الحكومة أو القطاع الخاص أو بالمشاركة بينهما تبعاً لطبيعة كل مشروع وأهميته الإستراتيجية، مع وضع الضوابط والمعايير التي تضمن تغطية تكاليف الإنشاء وتحقيق عوائد كافية تشجع على الاستثمار في تلك المشروعات.

ويأتي إعادة تأهيل النقل البري في مصر تنظيمياً وتشريعياً ليحتل أهمية خاصة في سياسات الحزب وحكومته، وذلك لتحجيم عشوائيته للوصول إلى منظومة نقل برى جماعي للركاب والبضائع، تحترم المواطن وتصون سلامته. ومن جانب آخر تحديد دور وعلاقة وزارة النقل بالجهات المعنية بخدمات النقل باعتبارها المنظم والمراقب لتلك الخدمات.

كما تتضمن سياسات الحزب تطوير الموانئ البحرية وإعادة هيكلتها إدارياً وتشغيلياً، لتنتقل من مفهوم العمل الخدمي المعتمد كلياً على الموازنة العامة للدولة إلى مفهوم العمل القائم على أسس اقتصادية وتجارية.

وتشمل سياسات الحزب وحكومته لتنمية وتطوير قطاع النقل الجوي، الاستمرار في تطبيق سياسة السماوات المفتوحة بما يدعم فرص المنافسة ويعظم العوائد للاقتصاد القومى. هذا ويؤكد الحزب وحكومته على الأسس والقواعد التي يجب الالتزام بها في إنشاء المطارات وأساليب إدارتها وتمويلها للارتقاء بخدمات نقل الركاب والبضائع محلياً ودولياً، وبما يحقق إستراتيجية الدولة في مجال تنمية الصادرات ومخطط التنمية السياحية في مصر.

يولي الحزب وحكومته اهتماماً أساسياً بالدور الهام لقطاع النقل وأنشطته المختلفة باعتباره أحد ركائز التنمية الشاملة للدولة. وتحقيقاً لهذا الهدف يلتزم الحزب والحكومة بسياسات محددة تتطلب حزمة من الإجراءات لتنفيذها تتمثل أهمها فيما يلي:

- الانتهاء من إعادة الهيكلة الفنية والمالية والإدارية للهيئة القومية لسكك حديد مصر، للوصول إلى التوازن المالي خلال أربع سنوات بداية من يونيو ٢٠٠٧.
- الاستمرار فى إعادة هيكلة مرفق السكة الحديد من خلال تطوير ٦٥ محطة بتكلفة إجمالية ٢٢٧ مليون جنيه، و ٣٠٠ عربة ركاب جديدة بتكلفة ٦٠ مليون جنيه، و ١٢٠ عربة جرار جديدة بتكلفة ٣٦٠ مليون دولار مع نهاية عام ٢٠٠٨.
- البدء فى تنفيذ المرحلتين الأولى والثانية من الخط الثالث لمترو أنفاق القاهرة، بإجمالى تكلفة ٦,٥ مليار جنيه على مدار ست سنوات.
- ربط المجتمعات العمرانية الجديدة بخطوط قطارات خفيفة أو مترو من أهمها:
  - إنشاء خط سكة حديد يربط مدينة الإسكندرية ببرج العرب بطول ٥٠ كم، يبدأ تشغيله في منتصف عام ٢٠٠٩.
  - إنشاء خط سكة حديد يربط مدينة السادات بمدينة كفر داوود بطول ٤٨ كم، يبدأ تشغيله في منتصف عام ٢٠١٠.
  - ازدواج خط سكة حديد عين شمس – الروبيكي – العاشر من رمضان بطول ٥٦ كم بمشاركة القطاع الخاص، يبدأ تشغيله في نهاية ٢٠١١.
- إنشاء شبكة طرق حرة ممولة من الموازنة العامة للدولة أو بالمشاركة مع القطاع الخاص من أهمها:
  - تطوير طريق القاهرة / الإسكندرية الصحراوي بطول ١٨٥ كم، ومن المتوقع الانتهاء منه في منتصف عام ٢٠١٠.
  - تطوير الطريق الدائري الإقليمي الثاني بطول ١٦٠ كم، ومن المتوقع الانتهاء منه في نهاية عام ٢٠١٠.
  - تطوير طريق القاهرة/ الإسماعيلية / بورسعيد بطول ٢١٠ كم، ومن المتوقع الانتهاء منه في نهاية عام ٢٠١١.
  - إنشاء طريق كفر الزيات/ حوش عيسى/ الإسكندرية بطول ١١٠ كم، ومن المتوقع الانتهاء منه في نهاية عام ٢٠١١.
  - إنشاء طريق شبرا/ بنها بطول ٤٥ كم وطريق طوخ/ الزقازيق بطول ٤٥ كم بمشاركة القطاع الخاص، ومن المتوقع الانتهاء منهما في نهاية عام ٢٠١١.
- البدء في إعداد قانون لتنظيم خدمات نقل الركاب والبضائع على الطرق لتقنين وتنظيم أوضاع النقل البري في مصر.
- الانتهاء من تغطية جميع محافظات مصر بخدمات نقل بري جماعي للركاب بنهاية عام ٢٠٠٧، من خلال التعاقد مع شركات خاصة باستثمارات تصل إلى ٢,٣ مليار جنية وأسطول يصل حجمه تدريجياً إلى ٢٢٧١ سيارة، منها ١٧٩٥ سيارة دخلت الخدمة فعلياً.

■ إنشاء شركة قابضة للموانئ البحرية مملوكة بالكامل للدولة، وتحويل هيئات الموانئ الحالية إلى شركات عامة تتبع الشركة القابضة المقترح إنشاؤها، وذلك لإدارة الموانئ البحرية بفكر اقتصادي دون المساس بملكية الدولة.
■ تطوير ميناء شرق بورسعيد للوصول بطاقته الاستيعابية إلى ٤ مليون حاوية في منتصف عام ٢٠١٠ ليصبح أكبر ميناء محوري لحركة التجارة في البحر الأبيض المتوسط ومنطقة الشرق الأوسط.
■ الاستمرار في تطبيق سياسة السماوات المفتوحة في النقل الجوي مع وضع ضوابط لتطبيق هذه السياسة وتحديد آليات تطبيقها.
■ الوصول بالطاقة الاستيعابية للمطارات المصرية إلى ٥٧,٣ مليون راكب سنوياً في نهاية عام ٢٠١٠ من خلال:
- تحويل مطار القاهرة الدولي إلى مطار محوري بعد افتتاح توسعاته في منتصف عام ٢٠٠٨.
- الانتهاء من إنشاء مطار جديد في محافظة سوهاج في نهاية عام ٢٠٠٩.
- الانتهاء من توسعات مطار برج العرب ومطار أسيوط في نهاية عام ٢٠٠٩.
- الانتهاء من إنشاء مبنى الركاب الجديد بمطار الغردقة فى نهاية عام ٢٠١٠.

الأمــن القومـــى

أولاً: الأمن القومي المصري في عالم متغير

فى إطار الإستراتيجية الشاملة للأمن القومي المصرى، وفى ظل ما تشهده المنطقة من عدم استقرار وضغوط التدخلات الخارجية، وتزايد مخاطر الانتشار النووي والإرهاب، يؤكد الحزب وحكومته على رؤيتهما بشأن قيام مصر بدور فاعل ومؤثر إلى احتواء تداعيات الصراعات وتفاقمها، وتحييد تأثيراتها السلبية على المصالح الحيوية لمصر، والتفاعل الإيجابي مع مختلف مشكلات الدول العربية ، سواء كان الأمر يتعلق بفلسطين أو العراق أو سوريا أو لبنان أو السودان.

وتحكم التحرك المصرى ثوابت أساسية تتمثل فى تدعيم القدرة على الدفاع عن النفس ضد أي تهديدات، وتعزيز التنمية الشاملة والمتواصلة، والحفاظ على كيان الدولة وسيادتها وتعزيز استقرارها الداخلي بمزيد من الإصلاح الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، فضلا عن الاضطلاع بدور مؤثر فى المنطقة.

وتلتزم مصر فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية بضرورة التوصل إلى حل عادل وشامل ودائم على أساس الشرعية الدولية وصيغة الدولتين، وتكثيف المساعي لاستعادة التوافق الوطني الفلسطيني.

ويؤكد الحزب على ضرورة استمرار التحرك النشط والفعال للتوصل إلى توافق سياسي داخلي في العراق تجاه القضايا الحاكمة وفى مقدمتها صيغة الفيدرالية وإدماج السنة فى العملية السياسية ووضع مدينة كركوك.

كما يعنى الحزب وحكومته بالعمل على استعادة الاستقرار فى السودان، بما يحفظ للدولة الشقيقة ترابطها وسيادتها واستقلالها، نظرا للترابط الوثيق بين أمن مصر وأمن السودان.

أما إيران فتبرز أهمية التفاعل مع دورها المتنامي، وينطلق الحزب فى هذا الشأن من أن علاقة مصر وإيران ليس محكوماً عليها بأن تكون علاقة "صراعية" أو حتى متوترة. ويؤكد معارضته لأية تدخلات إيرانية في الشئون الداخلية للدول، والوقوف ضد امتلاكها أسلحة نووية في إطار سياسة أشمل تهدف إلى إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل، والوقوف ضد إثارة النعرات المذهبية والطائفية في المنطقة، فضلا عن معارضة استخدام القوة المسلحة ضد إيران.

كما يرى الحزب أن ثمة حاجة لاستعادة التوازن مع الولايات المتحدة وتعميق شبكة العلاقات الاقتصادية معها بحيث تتجاوز التركيز على المساعدات إلى زيادة التبادل التجاري والاستثمار، ودفعها لتحقيق مكاسب بشأن قضايا المنطقة. كما أن ثمة حاجة لتدعيم التعاون الاقتصادي مع أوروبا ومواصلة الجهد لحثها على الاضطلاع بدور أكثر فاعلية بشأن قضايا المنطقة.

يسعى الحزب أيضا إلى تعزيز المصالح المصرية وحماية الأمن القومي، بتوسيع أفاق التعاون مع روسيا الاتحادية، وصيانة مصالح مصر فى حوض النيل ودعم علاقاتها الأفريقية، وتطوير العلاقات المصرية مع القوى الصاعدة في آسيا، وإتباع سياسة محددة تجاه مشكلة الانتشار النووي والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، والتأهب المستمر لمخاطر الإرهاب، فضلا عن تدعيم دور مصر الثقافي فى إطار يناهض التطرف ويعزز حوار الحضارات.

يؤمن الحزب بأهمية العمل على مواجهة التحديات الإقليمية والتفاعل مع التغيرات الدولية تحقيقاً للمصالح المصرية وتعزيزاً للأمن القومى المصرى. ويرى الحزب ضرورة التحرك لتحقيق عدة أهداف أهمها ما يلى:

- تكثيف الجهود للتوصل إلى حل عادل وشامل ودائم للقضية الفلسطينية على أساس الشرعية الدولية وصيغة الدولتين، وتكثيف المساعى لاستعادة التوافق الوطنى الفلسطينى وتجاوز الانقسامات الداخلية.
- القيام بدور فعال ومباشر فى إطار عربى بهدف احتواء مضاعفات الأوضاع المتردية فى العراق، والتصدى لأية محاولة لتحويل الانقسامات الراهنة إلى تقسيم فعلى على الأرض.
- الوقوف ضد محاولات التدخل الإقليمى المباشر فى العراق التى تستهدف تغيير التوازنات الإقليمية.
- المساهمة فى الحفاظ على الاستقرار في السودان والحفاظ على ترابطه وسيادته وكيانه الموحد والمستقل.
- استمرار الاتصالات المصرية الإيرانية لبحث القضايا العالقة على المستويين الإقليمى والثنائي، مع التأكيد على ضرورة عدم تدخل إيران فى الشئون الداخلية لدول المنطقة، ومعارضتنا لامتلاكها سلاحا نووياً.
- الوقوف ضد أية محاولة لإدخال المنطقة فى سباق نووى، والعمل على وضع إطار عملى للمبادرة التى أعلنها السيد الرئيس بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل.
- العمل على إخضاع البرنامج النووى الإسرائيلى للرقابة الدولية وانضمام إسرائيل إلى معاهدة منع الانتشار النووى.
- تعميق شبكة العلاقات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة على نحو يؤدى إلى زيادة التبادل التجارى والاستثمار، وتكثيف التواجد المصرى على الساحة الأمريكية، والتواصل مع مختلف التيارات تحقيقاً للمصالح المصرية.
- توثيق العلاقات مع الدول الأوروبية وتعظيم الاستفادة من النقلة النوعية التى تتيحها خطة العمل المشتركة التى تم اعتمادها فى اجتماع مجلس المشاركة المصري الأوروبي ببروكسل فى مارس ٢٠٠٧، والعمل علي الارتقاء بهذه العلاقات بما يحقق الأولويات الوطنية والمصلحة المصرية.
- الوقوف بقوة ضد كافة أشكال الاعتداء على المدنيين أياً كان مصدرها أو مبررها، مع ضرورة التفرقة دولياً بين الإرهاب وبين حق الشعوب في مقاومة الاحتلال، وفقاً للأعراف الدولية.
- زيادة الاهتمام بدور مصر الثقافى على الساحتين الإقليمية والدولية، والتحرك لتوسيع حوار الحضارات، مع تعزيز ثقافة التنوع عبر تبنى حركة ترجمة واسعة، وتشجيع تبادل الوفود، والأبحاث والمنح الدراسية.

ثانيا: الطاقة والتنمية

يستكمل الحزب هذا العام طرح وبلورة رؤيته بشأن السياسات المستقبلية لمصادر الطاقة فى مصر حتى عام ٢٠٢٢ . وترتكز تلك الرؤية على تأمين احتياجاتنا من الطاقة من خلال العمل على ثلاث محاور رئيسية:

الأول: مصادر الطاقة التقليدية (البترول والغاز الطبيعى). وتركز رؤية الحزب بشأن هذه المصادر على أربعة أبعـــاد رئيسية تشمل: الاحتياطيات وحتمية الحصول على نصيب أكبر من الاستثمارات العالمية الموجهة للاستكشاف والتنقيب فى مجال البترول والغــاز الطبيعى بهدف زيــادة هذه الاحتياطيات، وتعظيم دور مصر فى التجارة الدولية فى المنتجات البترولية والغاز الطبيعى، فضلا عن ترشيد الاستهلاك المحلى لمصادر الطاقة التقليدية، وإعادة توجيه دعم الطاقة والوصول إلى الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة من مصادر الطاقة التقليدية.

الثانى: مصادر الطاقة المتجددة، مع التركيز بصفة أساسية على المتاح منها فى مصر (الطاقة الكهرومائية، وطاقة الرياح)، حيث يرى الحزب أهمية استكمال الشبكة الكهربائية الموحدة، وتنفيذ مشروعات الربط الكهربائى مع دول المغرب العربى، والاندماج فى الشبكة الأوروبية عبر دول حوض البحر المتوسط، والتحرك افريقيا لاستثمار الموارد المائية لدى دول منابع النيل فى توليد الطاقة الكهربائية. كما يرى الحزب أهمية استثمار طاقات الرياح المتاحة وتعظيم مساهمتها فى إجمالى الطاقات الكهربائية المنتجة.

أما المحور الثالث، فيتناول الطاقة النووية كأحد أهم البدائل الاستراتيجية لتوفير احتياجات مصر من الطاقة، حيث يرى الحزب أهمية التوجه نحو إنشاء محطات نووية يتم التوسع فيها مستقبلاً، بما ينوع من مصادر الطاقة من أجل التنمية.

ويستهدف البرنامج النووى المصرى: إنشاء ٤ محطات حتى عام ٢٠٢٢، بطاقات إجمالية تعادل نحو ٧ مليون طن بترول مكافئ، ويبدأ تشغيل المحطة الأولى عام ٢٠١٨/٢٠١٧.

يطرح الحزب الوطنى رؤيته الاستراتيجية بشأن السياسات المستقبلية لتأمين احتياجاتنا من الطاقة حتى عام ٢٠٢٢. وفى هذا الإطار يلتزم الحزب وحكومته بالسياسات والإجراءات التالية:

مصادر الطاقة التقليدية

تنمية الاحتياطيات

■ تقديم حزم مشجعة لجذب المزيد من الاستثمارات فى مجال الاستكشاف والتنقيب عن البترول الخام والغاز الطبيعى.
■ تبنى توجهات وسياسات مستقبلية خاصة بتصدير حصة الدولة من الطاقة تأخذ فى الاعتبار معدلات الزيادة فى الطلب المحلى على الطاقة وتنفيذ مخططات التنمية كأولوية أولى.
■ إظهار الدعم المالى الذى تقدمه الهيئة المصرية العامة للبترول نتيجة التسعير الاجتماعى لمنتجات البترول والغاز الطبيعى المستهلكة فى السوق المحلى، والوقوف على إمكانيات تحسين الهيكل المالى للهيئة وتعظيم قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية فى مجالات الاستكشاف والتنقيب.
■ تحرير السوق المحلى فيما يتعلق بتداول منتجات البترول والغاز الطبيعى للاستخدامات الصناعية على نحو متدرج.

تجارة المنتجات البترولية

■ إنشاء طاقات تخزينية كبيرة من خلال إقامة عدة مناطق تجارية علي سواحل البحرين الأحمر والمتوسط، لاستيراد وتخزين وتداول وإعادة تصدير كافة المنتجات البترولية والغاز الطبيعى استغلالا وتطويرا للبنية الأساسية القائمة.

ترشيد استهلاك الطاقة

■ استهداف تطبيق سياسات لترشيد استهلاك الطاقة تدريجياً علي مدى زمنى قدره ١٥ سنة، بنسب تبدأ من ٦ ,٠٪ فى عام ٢٠٠٨ وتصل إلى ٣ ,٨٪ عام ٢٠٢٢، وبما يضمن تحقيق وفر فى حجم الطاقة المستهلكة حالياً بنسبة ٢٠٪.

الدعم وإعادة هيكلة قطاع الطاقة

■ استهداف تصحيح أسعار المنتجات البترولية فى السوق المحلية مع مراعاة الأبعاد الاجتماعية ومحدودى الدخل.
■ فصل الإنتاج عن التوزيع فى مختلف الخدمات التى يقدمها قطاع الطاقة، وزيادة مشاركة القطاع الخاص في الاستثمــار في مجالات نقل وتوزيع المنتجات البترولية، وتطوير دور الدولة لتعمل كمنظم ومراقب لأنشطة القطاع الخاص فى هذا المجال.

مصادر الطاقة المتجددة

الطاقة الكهرومائية وطاقة الرياح

- استكمال الشبكة الكهربائية العربية الموحدة، وتنفيذ مشروعات الربط الكهربائى مع دول المغرب العربى، والاندماج فى الشبكة الأوروبية عبر دول حوض البحر المتوسط، والتحرك إفريقياً لاستثمار الموارد المائية لدى دول المنبع فى توليد الطاقة الكهربائية.
- تطبيق النظم الكهربائية الأوروبية المطبقة حالياً فى أسواق الطاقة الأوروبية تمهيداً للدخول فيها على أسس تنافسية.
- حفز القطاع الخاص على المشاركة فى إنشاء محطات الرياح، من خلال السماح له بالدخول على شبكة الكهرباء والبيع للمستهلك مباشرة أو البيع التجارى للدولة بأسعار اقتصادية.

الطاقة النووية

- البدء فى الخطوات والإجراءات التنفيذية للبرنامج النووى المصرى، والذى يتضمن إنشاء ٤ محطات حتى عام ٢٠٢٢، بطاقة إجمالية تعادل نحو ٧ مليون طن بترول مكافئ سنوياً، بحيث يبدأ تشغيل المحطة الأولى عام ٢٠١٨/٢٠١٧.
- إعادة تشكيل المجلس الأعلى لاستخدامات الطاقة النووية، والذى يختص بوضع البرامج والسياسات وإقرار المشروعات المتعلقة باستخدامات الطاقة النووية فى المجالات السلمية.
- قيام هيئة المحطات النووية بتنفيذ مشروعات إنشاء محطات الطاقة النووية والمشروعات المرتبطة بها.
- استصدار القانون النووى لتنظيم الأنشطة النووية، وتحديد اختصاصات الجهات المعنية، وفصل جهاز الأمان النووي عن هيئة الطاقة الذرية ليصبح جهازاً رقابياً مستقلاً.

المواطنة والديمقراطية

يؤمن الحزب وحكومته بأن دعم حقوق المواطنة وتعزيز مسيرة الديمقراطية هما أحد الأركان الأساسية لعملية التنمية. ويسعى الحزب وحكومته لاستكمال مسيرة الاصلاح السياسى والدستورى من خلال رؤية تنطلق من تأكيد حقوق المواطنة وتدعيم أسس الديمقراطية وتعزيز اللامركزية.

ويؤمن الحزب بأهمية دعم الإطار الدستورى للنظام السياسى من خلال الحفاظ على الطابع المدنى للدولة، والشكل الجمهورى للنظام السياسى، وتقوية دور البرلمان في الرقابة والمساءلة بما يحقق التوازن والرقابة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وضمان استقلال القضاء، ودعم التعددية الحزبية وتقوية دور الأحزاب، وتعزيز حكم القانون ودعم العدالة الناجزة.

كما يؤكد الحزب على ضرورة تعزيز الحريات العامة، وعلى رأسها حرية الفكر والتعبير، ودعم دور المجتمع المدنى، وتمكين المرأة، ودعم اللامركزية والديمقراطية المحلية من خلال مجالس شعبية منتخبة، تلعب دوراً أساسياً في التخطيط والرقابة ودعم اللامركزية التنفيذية وإعطاء دور أكبر للمحليات في صياغة وتنفيذ السياسات.

ويتبنى الحزب وحكومته صياغة مشروع قانون لمكافحة الإرهاب يحقق التوازن بين مصلحة المجتمع في الحفاظ على أمنه وسلامته وبين ضمان الحفاظ على حقوق الأفراد وحرياتهم وعدم التعسف في استخدام الإجراءات الاستثنائية. كما يتبنى الحزب عددا من التعديــلات التشريعية التى تستهدف تعزيز دور النقابات المهنية، وإنشاء المحاكم الاقتصادية لسرعة الفصل فى المنازعات الاقتصادية.

وإنطلاقا من حرص الحزب وحكومته على تطوير وتحديث نظام الإدارة المحلية، باعتباره أحد الركائز الأساسية للتقدم الديمقراطى، يواصل الحزب هذا العام وضع الأسس التى تكفل تحقيق التوجه نحو اللامركزية، وتعمل على تدعيمها وتعمق من سياسة تقسيم العمل بين مستويات الإدارة الحكومية المختلفة، من خلال طرح رؤية متكاملة ترتكز على دراسة الوضع الراهن لنظام الإدارة المحلية فى مصر وتطوره، ودراسة التجارب الدولية التى أحرزت تقدما ملحوظا نحو التوجه إلى اللامركزية، وتفعيل نظام جديد من المساءلة السياسية لتفعيل الديمقراطية، وتعميق شعور المواطن بالانتماء لمجتمعه، وتزيد من مشاركته فى الحياة السياسية.

وترتكز رؤية الحزب فى تعزيز اللامركزية، على تعظيم الاستفادة من الإصلاحات التى تحققت فى هذا المجال، والتأكيد على التزام الحكومة بالتطوير وتقديم إطار واضح للتطبيق المتدرج، من خلال ثلاثة محاور أساسية:

المحور السياسى، ويتضمن تحقيق المشاركة الشعبية من خلال تمكين المواطن فى المجتمعات المحلية من المشاركة الفعالة فى ترتيب وتحديد الأولويات فى مجتمعه المحلى، وان يكون قادراً على متابعتها. وكذلك تفعيل دور المجالس الشعبية المنتخبة، لتمكينها من القيام بكامل دورها الرقابى على تنفيذ الخدمات.

المحور المالى، وينطلق من شعار أنه "لا مسئولية بلا تمويل" ، فلا يعنى التحول نحو اللامركزية أن الدولة ترفع يدها عن تمويل تلك الخــدمات، بل يعنى توسيع دائرة المشاركة فى تقديم الخدمات العامة، مع استمرار التزام الدولة بتمويل أداء هذه الخدمات من الموارد العامة، ولكن من خـلال أنماط مرنة من التحويلات، وعلى نحو يُلائم الحاجات والخصائص المختلفة للمجتمعات المحلية، ويحقق التنمية المتوازنة. ويؤكد مقترح الحـزب على أهمية اعطاء المجتمعات المحلية القدرة على إنشاء قنوات تمويل محلية، بموافقة مواطنيها وبناء على معايير موضوعية.

المحور الإدارى، والذى يشمل تطوير الإطار المؤسسى لأداء الخدمات العامة، وتأكيد محلية عملية التنمية باعتبار أن المستويات المحلية الأقرب للمواطن هى الأجدر بالتعرف على احتياجاته. وأن التوجه إلى اللامركزية يجب أن يواكبه توجه الحكومة المركزية إلى تأصيل المعايير التى تحكم تقديم كافة الخدمات العامة من خلال استراتيجيات قطاعية يتناول كل منها تشخيص الوضع الراهن للخدمة محل التطبيق ورسم المسارات المستقبلية لها وتكلفة ذلك.

يتبنى الحزب وحكومته ضرورة تحديث البنية التشريعية والسياسية بما يكفل دعم حقوق المواطنة وتعزيز مسيرة الديمقراطية، وذلك من خلال عدد من الإجراءات، من أهمها:

- استكمال التشريعات المكملة للدستور ومنها التشريعات الخاصة بنقل اختصاصات المدعى العام الاشتراكى والتى تتطلب تعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١، بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب، والقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧، بنظام الأحزاب السياسية، وإلغاء قانون حماية القيم من العيب الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠، وتبنى القانون الخاص بإنشاء مجلس الهيئات القضائية.
- تبنى مجموعة من التشريعات المرتبطة بتحقيق العدالة الناجزة وأهمها قانون المحاكم الاقتصادية، والتعديلات على قانون محكمة الأسرة، وقانون الطفل، وقوانين الأحوال الشخصية.
- تبنى تطوير القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣، بشأن ديمقراطية التنظيمات النقابية المهنية، بما يفعل من دور النقابات المهنية، ويتغلب على الصعوبات التى تحول دون إجراء الانتخابات فى عدد من هذه النقابات.
- تبنى قانون جديد للإفصاح وتداول المعلومات يضمن حقوق المواطن فى الحصول على المعلومات، وحرية تداولها وإتاحتها للجمهور.
- تبنى قانون لمكافحة الإرهاب يحقق التوازن بين مصلحة المجتمع في الحفاظ على أمنه وسلامته، وضمان حقوق الأفراد وحرياتهم.

كما يسعى الحزب، من خلال برنامج زمني متدرج قطاعياً وجغرافياً، إلى تعزيز اللامركزية وإدخال التطوير اللازم على الإطار التشريعي الحاكم لنظام الإدارة المحلية، وتبنى الإجراءات اللازمة لبناء القدرات المؤسسية والبشرية، وصولاً بالمجتمع إلى إحداث نقلة هامة فى اللامركزية، استنادا إلى عدد من المبادئ والتوجهات، من أهمها:

- نقل سلطات تخطيط وتنفيذ وتقديم الخدمات العامة إلى المحافظات.
- المحافظة يكون لها موازنة مستقلة تضم كافة بنود الإنفاق العام على الخدمات فى نطاقها.
- المراكز والمدن تصبح لها اختصاصات أصيلة فى تنفيذ الخدمات العامة التى تخدم نطاقها المحلى.
- المراكز والمدن يكون لها موازنة مستقلة تحول لها من موازنة المحافظة من خلال معايير تمويل واضحة.
- المجالس الشعبية المحلية تكون لها سلطات رقابة ومساءلة فعالة على الأجهزة التنفيذية فى مستوياتها.
- المجالس الشعبية المحلية تصبح لها صلاحيات فى انشاء موارد للتمويل الذاتى على مستوياتها وبموافقة مجتمعاتها المحلية وبضوابط محددة.
- المجالس الشعبية لها حق الإعتراض على قرارات المجالس الشعبية فى المستويات الأقل، ولكن ليس لها سلطة التصديق أو النقض فيما يخص هذه المستويات من اختصاصات.
- تمارس المجالس الشعبية عملها فى إطار من الشفافية، وتوضع الضوابط التى تكفل حقوق المواطن فى المشاركة فى اتخاذ القرارات والإعلام عنها.
- تفعيل دور المجلس الأعلى للإدارة المحلية وتطوير دور مجلس المحافظين.
- توجه الوزارات المركزية تدريجياً إلى تنفيذ الإستثمارات ذات الصفة القومية فقط، وفى غير ذلك تقوم بإصدار السياسات العامة والمعايير، وتراقب تطبيقها دون الدخول فى التنفيذ.
- يعاد هيكلة الهيئات الخدمية والشركات القابضة والهيئات الاقتصادية لتتوافق مع الأدوار الجديدة لمستويات الإدارة الحكومية.
- تعد المحافظة الخطة الاقتصادية والاجتماعية وتلتزم بتحقيقها، وتكون الأساس فى إعداد موازناتها.
- تتوجه وزارة المالية إلى تطوير دورة إعداد الموازنة لتأخذ فى الإعتبار الأدوار المالية الجديدة لمستوى المحافظة وأيضاً مستوى المراكز والمدن.
- تقوم وزارة التنمية المحلية بدعم القدرات فى المحليات فى سبيل ممارسة إختصاصاتها الجديدة، وتمارس دوراً فاعلاً فى التنسيق بين المستويين المركزى والمحلى، وتطور آليات للتأكد من الديناميكة المتواصلة للنظام الجديد للإدارة المحلية.

وعـــدنا فأوفينـــا

وعدنا بإصلاح دستوري لتعزيز الديمقراطية... وعدنا بتحديث تشريعي لمزيد من حقوق المواطنة... وعدنا بنمو اقتصادي وبفرص عمل جديدة لشبابنا... وعدنا بمستوي معيشة أعلي وخدمات أفضل للمواطن... وعدنا بتعزيز أمننا القومي ورعاية مصالحنا الوطنية ... وعدنا بكل ذلك لمواصلة مسيرة الإصلاح والتحديث... ومما أنجزناه ما يلي:

١- تعزيز مسيرة الديمقراطية وحقوق المواطنة

■ تعديل ٣٤ مادة من الدستور في إطار أكبر عملية لتحديث الدستور المصري.
■ تعديلات دستورية تعطى للبرلمان -لأول مرة - سلطة تعديل الموازنة والموافقة على الحكومة، وكذلك سحب الثقة منها دون اللجوء إلى الاستفتاء.
■ تعديلات دستورية تتيح تشريع جديد لمكافحة الإرهاب يحمى أمن الوطن والمواطن.
■ تعديلات دستورية تعزز مفهوم المواطنة والمساواة بين جميع المصريين بدون تمييز بسبب الدين أو الجنس أو الأصل.
■ تعديل المادة ٧٦ من الدستور لتمكين الأحزاب من التقدم بمرشحيها لانتخابات رئاسة الجمهورية.
■ تحول تاريخي فى اختصاصات مجلس الشورى وحصوله على اختصاصات تشريعية.
■ تعزيز استقلال القضاء من خلال تعديل قانون السلطة القضائية وإلغاء المدعى العام الاشتراكي ومحكمة القيم.
■ تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية وإنشاء اللجنة العليا للانتخابات.
■ إجراء التعديلات التشريعية الخاصة بإلغاء الحبس فى جرائم النشر بما يعزز حرية التعبير.
■ تعزيز ضمانات حقوق الإنسان من خلال تعديل القواعد القانونية للحبس الاحتياطي.
■ تسهيل إجراءات التقاضى من خلال تعديل قانوني الإجراءات الجنائية والمرافعات المدنية والتجارية.
■ تعديل قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض لمجابهة تكدس قضايا الجنح أمام محكمة النقض وسرعة الفصل فى الطعون.
■ تخفيض الرسوم القضائية من خلال تعديل قانون الرسوم القضائية.
■ ٣٠ امرأة قاضية لأول مرة فى تاريخ القضاء المصري.
■ تطوير لائحة الاتحادات الطلابية بما يزيد من اختصاصاتها واستقلاليتها ويُفعل الأنشطة الطلابية.

٢- تقدم اقتصادي وارتفاع فى معدلات التشغيل والاستثمار

■ ٧,١٪ معدل النمو الحقيقي عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧، مقابل ٦,٨٪ فى العام السابق.
■ ٧٢٢ ألف فرصة عمل فى القطاع غير الحكومي عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧، مقابل ٦٤٢ ألف فرصة عمل عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦.
■ ٣٥٪ زيادة في استثمارات القطاع الخاص المصري عن العام السابق لتصل إلي ٩٦ مليار جنيه في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧.
■ مضاعفة قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر عن العام الماضي ليصل إلي ١١,١ مليار دولار في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧.
■ ١٥٦٪ زيادة في قيمة الاستثمارات الصناعية عن العام السابق لتصل إلي ٤٢ مليار جنيه في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧.
■ مصر فى المركز الأول بين الدول الأكثر إصلاحاً على مستوى العالم في مجال تيسير إجراءات الأنشطة الاقتصادية.

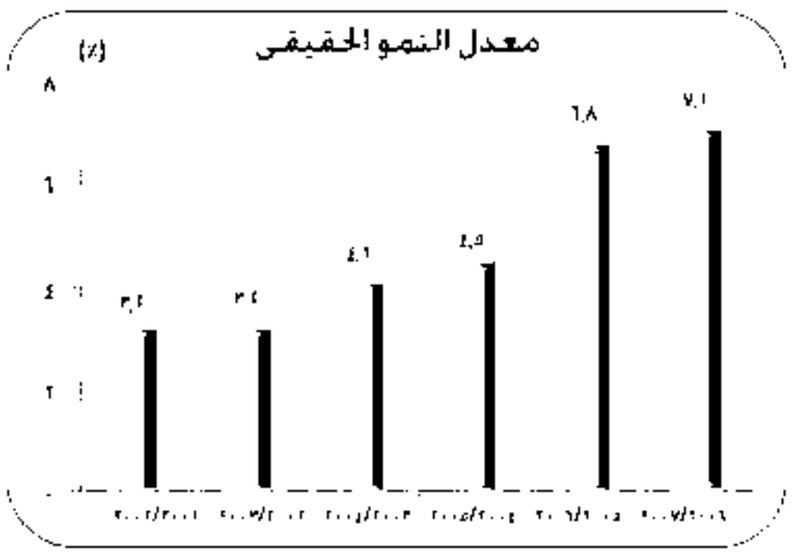

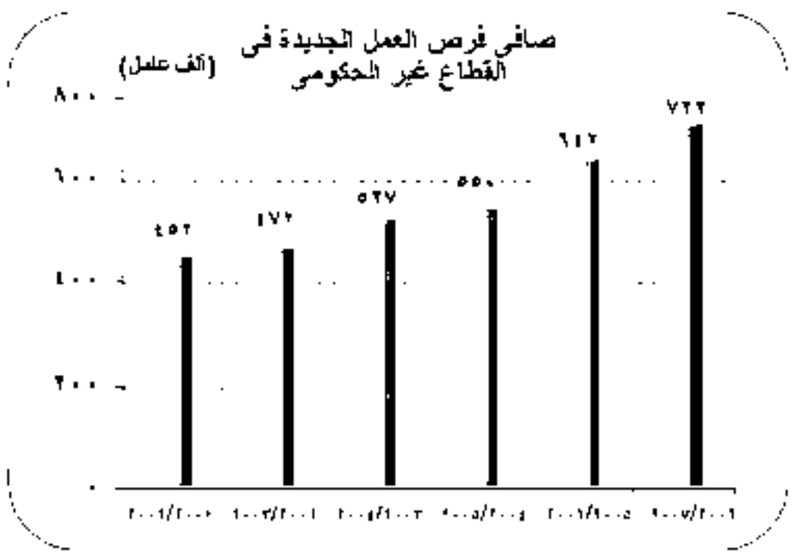

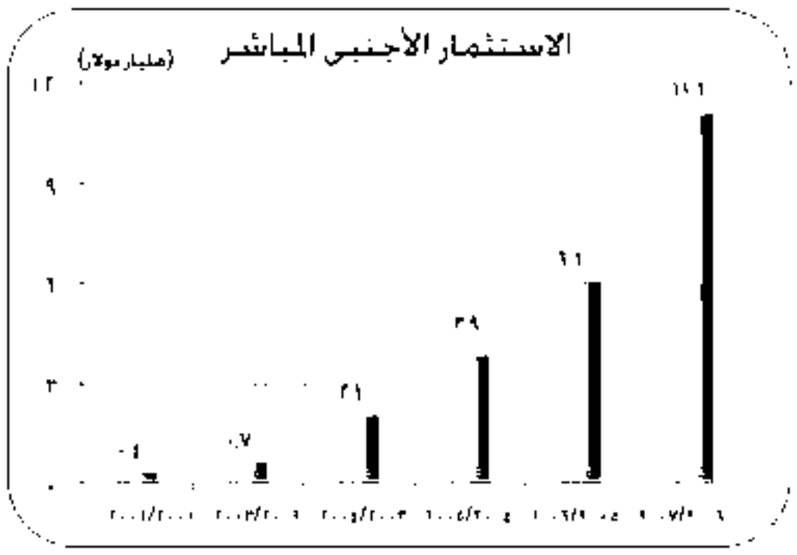

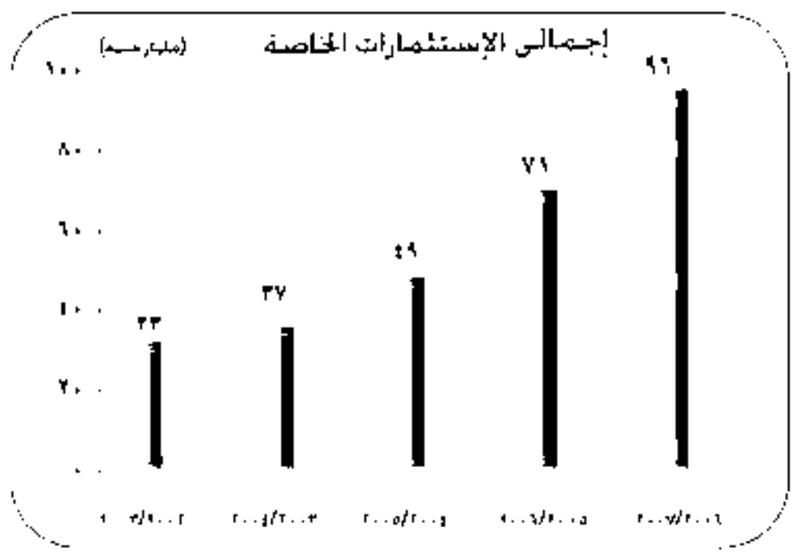

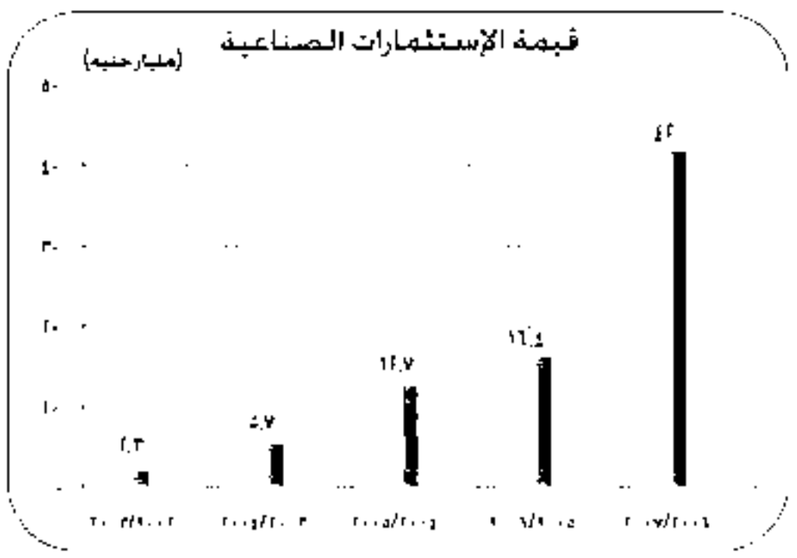

■ ١١٪ زيادة في حصيلة الإيرادات الضريبية عن العام الماضي لتصل إلي ١٠٨,٦ مليار جنيه.

■ ٤٤٪ زيادة في عدد الممولين للضريبة علي الدخل عن العـــام الماضي ليصل إجمالي عددهم إلي ٣,١٧٠ مليون ممول في ٣٠ يونيو ٢٠٠٧.

■ ٢٠٠ مليون جنـــيه فى موازنة الدولة ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ضمن المليار جنيه المخصصة لتشجيع الاستثمار وإيجاد فرص عمل جديدة في الصعيد.

■ بدء نشاط شركة الصعيد للاستثمار لدفع الأنشطة الاقتصادية وزيادة معدلات التشغيل في الصعيد.

■ ٢٠٪ زيادة في قيمة الصادرات السلعية عن العام الماضي لتصل إلي ٢٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦.

■ ٤٥٪ زيادة في قيمة الصادرات السلعية غير البترولية عن العام الماضي لتصل إلي ١٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦.

■ ٥٣,٥٪ زيادة فى الطاقة الاستيعابية للموانئ البحرية خلال العاميين الماضيين.

■ تخفيض المتوسط العام للتعريفة الجمركية إلي النصف منذ سبتمبـــر ٢٠٠٤ لتصل إلي أقل من ٧٪.

■ إنشاء وتوسيع ٢٥٨ مصنعاً كبيراً حتى سبتمبر ٢٠٠٧ في إطار برنامج الألف مصنع.

■ ١٣٪ زيادة فى عدد السائحين، و١٢,٤٪ زيادة فى عدد الليالي السياحة خلال العاميين الماضيين.

■ ١٨٪ زيادة في حجم الطاقة الفندقية خلال العاميين الماضـيين لتصل إلي ١٨٧,٥ ألف غرفة.

■ ١١٪ زيادة في قيمة الإيرادات السياحية عن العام الماضي لتبلغ حوالي ٨ مليار دولار.

■ إيرادات قياسية لقناة السويس بلغت ٤,٢ مليار دولار في ٢٠٠٧/٢٠٠٦ بزيادة ١٧٪ عن العام الماضي.

■ استصلاح ٢٦٤,٢ ألف فدان علي مدار العامين الماضيين في إطار برنامج استصلاح مليون فدان.

■ ٢٤٪ زيادة في صافي الاحتياطي من النقد الأجنبي في السنة الماضية ليصل إلي ٢٩,٧ مليار دولار.

■ ١٥٪ زيادة في قيمة الودائع لدى الجهاز المصرفي عن العام الماضي لتصل إلى ٦٥٨,٢ مليار جنيه.

■ أكثر من ١,٥ مليون مستـثمر مسجل في البورصة في أكتوبر ٢٠٠٧.

■ تدشين بورصة النيل للشركات المتوسطة والصغيرة في أكتوبر ٢٠٠٧ لتوفير تمويل لمشروعاتها.

٣. تدعيم العدالة الاجتماعية وحفز الخدمات

■ ١٦٪ زيادة في متوسط دخل الفرد السنوي عن العام الماضي ليصل إلى ١٠٠٥٩ جنيه.

■ ٥٠٪ إلي ٦٧٪ زيادة في متوسط الأجور الأساسية لصغار الموظفين في الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٥- ٢٠٠٨/٢٠٠٧.

■ ٤١٪ إلي ٤٥٪ زيادة في متوســـط الأجـــور الأســـاسية للموظفين من الدرجات الأعلى في الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٥ - ٢٠٠٨/٢٠٠٧.

■ ٥٠٪ زيادة في الأجور الأساســـية لكافة المعلـــمين، وكادر خاص لهم للارتقاء بالعملية التعليمية.

■ زيادة ما بين ١٠٠- ٦٠٠٪ في رواتب الأطبـــاء فى الوحـــدات الصحية الريفية.

■ ٥٠٠ مليون جنيه للتدريب الصناعي لحوالي ٢٥٠ ألف متدرب خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧.

■ ٩٧٤ ألف أسرة مصرية تستفيد من معاش الضمان الاجتماعي.

■ ٦ مليار جنية زيادة فى دعم الخبز في العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٧.

■ إنشاء وتجديد ٩٧٦ مدرسة خلال العاميين الماضيين.

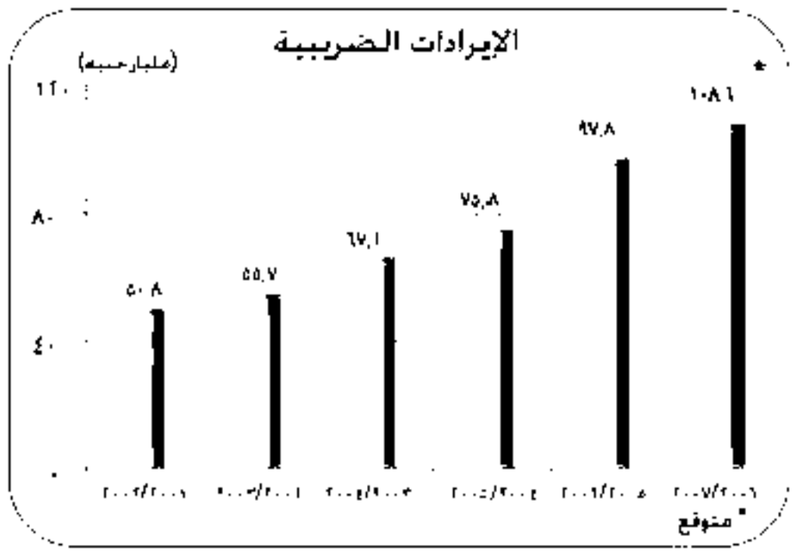

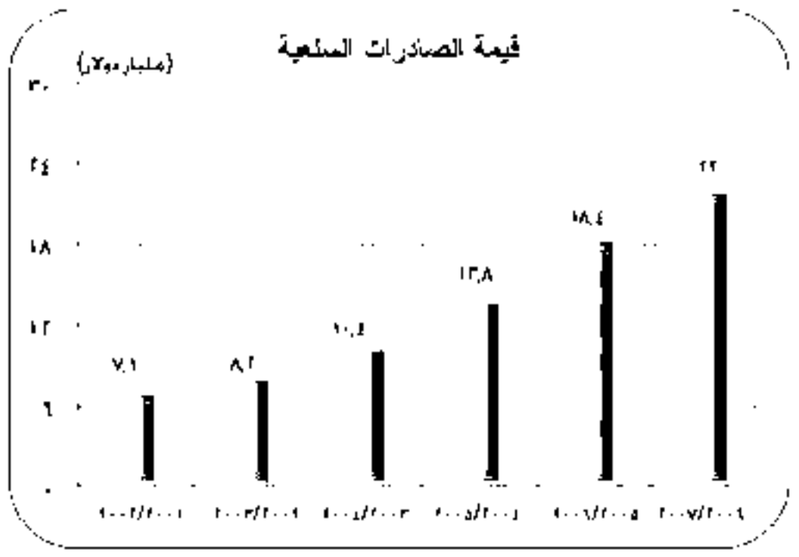

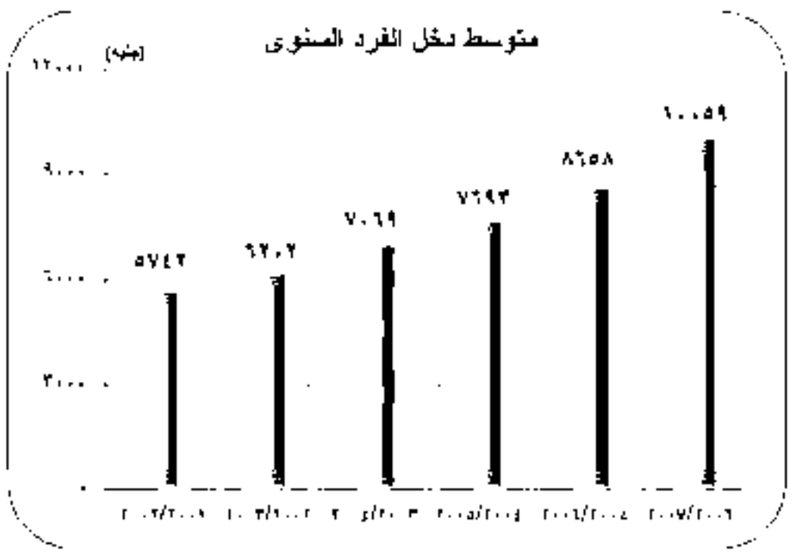

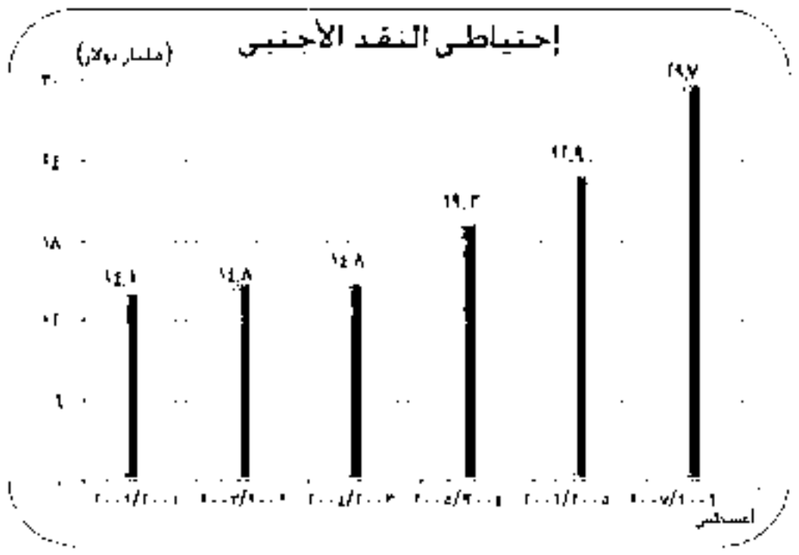

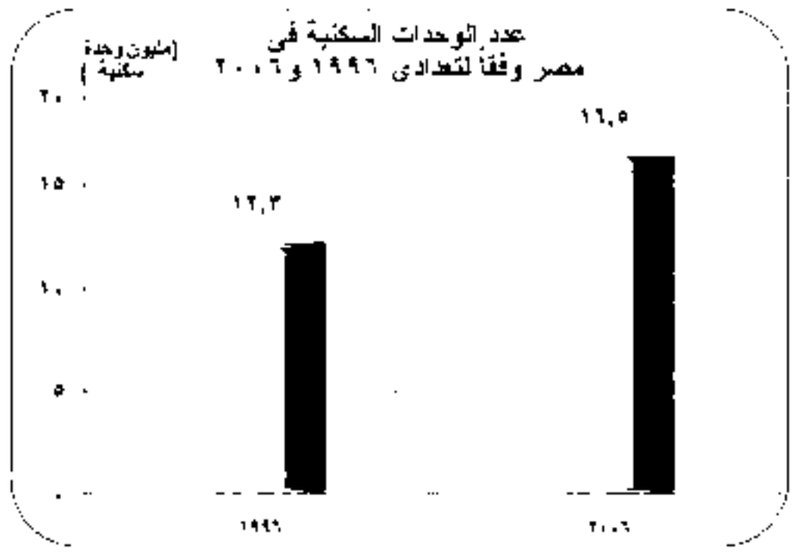

■ ٧٣٩ قافلة طبية عالجت نحو ٢,٨ مليون مواطن في ٢٠٠٦/٢٠٠٧.
■ مليار جنيه لدعم برنامج نصف مليون وحدة سكنية في موازنة العام المالي الحالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨.
■ ٥٦ ألف وحدة سكنية تم تسليمها خلال العامين الماضين في إطار برنامج نصف مليون وحدة سكنية.
■ ٣١٣٧ قرية تم الانتهاء من إعداد مخططاتها الإستراتيجية العامة، منها ١٨٠٠ تم الانتهاء من إعداد مخططاتها التفصيلية.
■ ٢ مليار جنيه إضافية لمشروعات مياه الشرب والصرف الصحي فى الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٠٦/٢٠٠٧.
■ ٣,٥ مليار جنيه لتنفيذ مشروعات الصرف الصحي في القرى في موازنة عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨.
■ توصيل الكهرباء إلى ٩٩٪ من الأسر المصرية.
■ تطوير ميناء الإسكندرية بتكلفة ٨٥٠ مليون جنيه شاملاً تحديث البنية التحتية وإدخال نظام الإدارة الإلكترونية.
■ ٣٧٪ زيادة في الطاقة الاستيعابية للمطارات المصرية خلال العامين الماضيين لتصل إلى ٣٨,١ مليون راكب سنوياً.
■ ٧٨٪ زيادة في عدد المشتركين فى خدمة التليفون المحمول عن يونيو عام ٢٠٠٦ ليصل إلي ٢٥,٦ مليون في أغسطس ٢٠٠٧.
■ ٢,٥ مليون مستخدم للإنترنت فائق السرعة.

٤. تعميق وتنمية العلاقات العربية والإقليمية والدولية

■ إعلاء مفهوم الأمن القومي المصري للحفاظ علي سيادة مصر وصيانة أمنها وتدعيم مصالحها في الساحتين الإقليمية والدولية.
■ جهود مكثفة لتوحيد الصف الفلسطيني ومساعدته علي استعادة حقوقه المشروعة من خلال تدعيم مواقفه التفاوضية والعمل علي إحياء مسار التسوية السلمية.
■ مواصلة التحرك النشط والفعال تجاه السودان حفاظاً على وحدته وسيادته واستقراره.
■ تحركات علي الساحتين العربية والدولية لتدعيم وحدة العراق وسلامته الإقليمية، واستعادة الأمن والاستقرار فيه.
■ توثيق التعاون مع الاتحاد الأوروبي من خلال تفعيل سياسة الجوار الأوروبي.
■ تعميق التجارة البينية العربية بدخول اتفاقية أغادير الموقعة مع المغرب وتونس والأردن حيز النفاذ فى يوليو ٢٠٠٧.
■ دخول اتفاقية التجارة الحرة الموقعة مع تركيا حيز النفاذ فى مارس ٢٠٠٧.
■ ٣٨٪ زيادة في قيمة الصادرات المصرية من منظومة المناطق الصناعية المؤهلة إلى الولايات المتحدة عن العام الماضي لتصل إلي ٧٠٤ مليون دولار.
■ مصر أول دولة عربية وإفريقية تشارك في لجنة الاستثمار التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تضم القوي الاقتصادية الكبرى.
■ حصول مصر علي عضوية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في مايو ٢٠٠٧.